المحاضرة التاسعة: النظريات السيكولوجية والاجتماعية في التغير الاجتماعي

مقدمة..

تركز النظريات السيكو-اجتماعية على دور الفرد في التغير الاجتماعي وعلى دور الافكار التي يحملها الافراد في تغير انماط الحياة ومسارها

وتتأسس هذه النظرية على فرضية أن التغير الذي يصيب المجتمع يحدث اساساً في الافراد ، فالأفراد هم الذين يتغيرون ، لهذا يوجد مكان للعوامل النفسية في حركة التغير الاجتماعي

بل واكثر من ذلك هذه العوامل تعتبر ضرورية لتخلق دينامية التغير الاجتماعي فهي التي تدفع المجتمع الى الحركة العوامل النفسية هي التي تخلق الافراد ذوي القدرات الخاصة وهي التي تدفع اعضاء المجتمع الى الخلق والابتكار بدأ هذا الفكر عند ماكس فيبر وتطور فيما بعد

١-دور الأفكار في التغير

ظهرت أهمية الافكار في احداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية

افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت في الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أروبا الغربية في القرن السادس عشر ة التي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية

ويقص بالنزعة البروتستنتية مجموعة من الافكار الجديدة التي طورت المسيحية

ادت هذه النزعة الى خلق الروح الرأسمالية لأنها ادت الى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث اصبحت العقلانية هي الاساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية

هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة

فالحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز ولخلق مستوى اعلى من الكفاءة في كليهما مع السعي الدائم لتحقيق المثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف

هكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من افكار أن تضع اساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح

هناك تطابق بين روح الرأسمالية وروح البروتستنتية وتهتم البروتستنتية بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوع من العبادة او الواجب المقدس وهي بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية

ولقد سعى فيبر لتأكيد افكاره بطرق عديدة منها

تقديم بيانات عن الدول التي ظهرت فيها الرأسمالية وربطها بانتشار الديانة البروتستنتية بين العمال

المقارنة بين المجتمعات التي ظهرت فيها هذه الديانة ومجتمعات اخرى لم تظهر فيها

لذلك يؤكد فيبر على الدور الذي تلعبه نوعية خاصة من الافكار في احداث تغير اجتماعي معين

ولقد ظهرت الانشطة الرأسمالية في ارجاء مختلفة من الارض وفي اوقات مختلفة عبر الزمن لكن أيا منها لم يكن مثل الرأسمالية الغربية تعتمد اساساً على المبادئ العلمية وعلى نظام قانوني اداري متميز وعلى الكفاءة الفنية والأفضلية والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد

والعمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم تتمثل في الاقتصاد في الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد

وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعته عن الرأسمالية التقليدية وقد وجدت افكار فيبر صدي عند عدد من المفكرين الذين أكدوا اهمية العوامل النفسية في التغير

٢-نظرية الشخصية المحددة (ايفرت هاجن)

ركز هاجن على دور المجددين في احداث التغير لقد نظر الى المجتمعات التقليدية على انها مجتمعات ساكنة راكدة تعرف نظام جامد للمكانة الاجتماعية تتمثل في وجود جماهير الفلاحين وصفوة حاكمة

تحكم هذه المجتمعات علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد وينعكس ذلك على الافراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات فهم يتصفون بعدم القدرة على التجديد وعدم القدرة على ضبط وتحليل العالم الذي يعيشون فيه

مثل هذا المجتمع يعد مجتمعاً ساكناً وقد لا يعرف التغير لقرون

ويفترض هاجن أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية بحيث يمكن القول أن البناء الاجتماعي لن يتغير الا اذا تغيرت الشخصية ومن هنا تبدأ نظرية هاجن في التغير الاجتماعي

لذلك التغير يرتبط بعوامل نفسية ، أي يخلق انماط الشخصية القادرة على التجديد ، تتسم هذه الشخصية بالابتكارية والفضول والانفتاح على الخبرة ، مثل هذه الشخصية تسعى الى ابتكار الحلول الجديدة ولا تقبل ما هو قائم منها كما انها تنظر الى العالم من حولها على انه عالم يقوم على نظام معين قابل للفهم وتكون بذلك قادرة على حل المشكلات التي تواجهها

ويفترض هاجن أن التغير في البناء الاجتماعي للمجتمعات التقليدية يبدأ عندما تظهر مجموعات من الافراد لها هذه خصائص تهدد بناء المكانة القائم وتسحب البساط من تحت اقدامه

مثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية

وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي فينتقل المجتمع من حالة التسلط الى حالة الابتكار مروراً بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة بالانسحاب منها

٣-نظرية المجتمع المنجز (ماكليلاند)

اهتم ماكليلاند مثل هاجن بنوع معين من التغير هو التغير الاقتصادي ومال – مثله مثل هاجن – ميلاً سيكولوجياً في تحليله لعملية التغير في المجتمعات التقليدية

وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز لقد اكد على ان عملية التنمية الاقتصادية – سواء في المجتمعات القديمة او الحديثة – تظهر دائماً بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة الى الانجاز.

ومن ثم فان المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون اقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الابداعية وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز.

وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعاراً يقول فيه" استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة ".

ويقصد ماكليلاند بالحاجة الى الانجاز القدرة على الانجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي .

ويلاحظ القارئ للصفات التي يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية الانجاز ، ان هذه الفئات تتشابه مع الصفات التي أعدها ماكس فيبر كقوى دافعة لنشأة الرأسمالية .

فالفعل المنجز هو الفعل الذي يتأسس على الحسابات الدقيقة ، والذي يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاح الاقتصادي ، بحيث يتجاوز الوجود المعيشي القائم على الكفاف ، كما يتجاوز الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي .

ولذلك فانه اعتبر أن تراكم النقود هو احد مقاييس الدافعية للإنجاز أو الحاجة الى الانجاز .

ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه :

تفضيل الاعمال الصعبة ،

وتفضيل الدخول في المخاطرات المحسوبة ،

ووجود نشاط تجديدي خلاق ،

ووجود قدر من تحمل المسؤولية ،

وميل نحو تخطيط الافعال الفردية .

ويفترض ماكليلاند أن الحاجة الى الانجاز تعد المحرك الاساسي لعملية التغير الاجتماعي ، وبناء عليه فاذا اردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات ، فان علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للإنجاز بين افراده ، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها

كما يمكن التعرف عليها من خلال إحصاء عدد الافراد المنحرفين في انشطة تنظيمية.

ويفترض ماكليلاند ان ثمة علاقة بين الحاجة الى الانجاز وبين اساليب التنشئة الاجتماعية.

فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم. ولذلك فان ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيراً كبيراً على مجرى سلوكه في المستقبل ، كما ان المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن ان تخلق لديه الدافع للإنجاز أو تسلبه اياه .

ولذلك فان المجتمعات التي تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الاهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز .

ولقد انتقد ماكليلاند لإسرافه في ابراز العوامل النفسية ونظرته الى الدافعية للإنجاز على انها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي

الامر الذي جعله يعدل من نظريته ، مؤكداً على ان الافراد الذين يتعلمون تحت ظروف ثقافة تقليدية يمكن ان يحققوا انجازات اقتصادية وغير اقتصادية .

ومن هنا بدأت نظرية ماكيلاند تركز لا على التنشئة الاجتماعية فقط ، ولكن على التدريب وتغيير الاتجاهات .

فعمليات التدريب مستمرة يمكن أن تخلق في الأفراد – ذوي الاتجاهات التقليدية – اتجاهات جديدة تدفعهم نحو مزيد من تحقيق النمو الاقتصادي ، وخلق فرص جديدة للعمل ورفع مستوى المعيشة ومن ثم تخلق لديهم دافعية قوية للإنجاز .

أسئلة المحاضرة؟؟

السؤال الأول:

((يفترض (ايفرت هاجن)أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية)) اشرحي / اشرحى العبارة السابقة بالتفصيل في ضوء دراستك لنظرية الشخصية المحددة؟؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة العاشرة: التغير الاجتماعي والمحافظة على الموروث

مدخل

أن الموروث الثقافي مهم لأنه يحقق حاجات اساسية لوجود الجماعة وتكاملها واشباع حاجاتها

كما أن التغير مهم لأن المجتمع بطبيعته متغير ولان الظروف الحالية التي نعيشها قد فرضت التواصل والانتشار الثقافي

الذي يتيح للجماعات أن تتعرف الى قيم ومفاهيم وانماط سلوكيه في الجانب اللامادي

وفى هذه الاطار نستعرض دور التربية في تحقيق التغير الاجتماعي وتغيير المجتمع مع حفاظ على الموروث الثقافي في ظل التغير

١-دور التربية في تحقيق التغير الاجتماعي

تتغير المجتمعات وتتطور ويصيبها التجديد في النواحي المادية والاجتماعية خاصة في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي تحاول فيه الدول العربية أن تحقق التقدم الذي يتلاءم مع ماضيها

واذا كانت التربية وسيلة اساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة ووسيلة المجتمع للقضاء على المشكلات الاجتماعية نتيجة انتشار العناصر الثقافية الجديدة فإن علاقة التربية بالتغير تزداد

ولقد نادى كثير من المربين بأن التربية في المدارس يجب أن ترتبط بالقوى المختلفة التي تسبب التغير الاجتماعي

وقد اهتم المربون بمسألة تكامل المدرسة مع الحياة الاجتماعية وبقدرتها على معالجة التغيرات التي تحدث في المجتمع وهو دور سلبي بشأن التغير

حديثاً اصبح المفكرون يتحدثون عن الدور الريادي الذي يجب أن تمارسه المدارس لتوجيه التغير الاجتماعي وبذلك تسهم في تكوين النظام الاجتماعي

والمدرسة جزء من النظام الاجتماعي لذلك هي تتأثر بما يسود فيه من تغيرات اجتماعية وهي بذلك تتأثر بما يحدث فيه

لعلنا اذا نظرنا الى المجتمعات الحديثة وما حدث فيها نكتشف أن كمال اتاتورك في تركيا لم يكن يستطيع بناء تركيا الجديدة لو لم تكن التربية وسيلته الفعالة

والتربية على هذا الاساس عليها أن تختار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي احدثت التغير في النظام القديم وتقييم ادوارها ونتائجها والنظر الى المدرسة على انها الحليف للوصول الى هذه النتيجة

ومعنى هذا أن التربية عامل هام من عوامل التغير الاجتماعي لا تعكس فقط ما يحدث لكنها تولد الجديد وتحتل مركز القيادة

والتربية عندما تعكس ما يحدث في المجتمع من تطور اجتماعي فإنها تساعد في عملية انتشار الاختراعات وفي اداء وظيفتها

فالاختراعات تحتاج لإعداد من يعملون عليها من عمال مهرة ومهندسين

ثم عليها أن تعد الاسرة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والناتجة عنها

والتربية تقوم بهذه المهمة عن طريق المدرسة التي هي المؤسسة التربوية الموجهة ، لكن المدرسة قد تستطيع تجاوز هذا الدور لتبشر بالتغير الاجتماعي وتعمل على توجيه الانظار اليه واعداد العقول له وهي بذلك تعد الافراد لكي يقوموا بدورهم في احداث التغير

فالأفراد يخرجون من المدارس وقد اكتسبوا اتجاهات عقلية معينة يواجهون بها مجتمعهم ويعملون على تغييره

وعلى التربية في فترة التغير الاجتماعي مسؤولية اكساب الافراد فهماً جديداً يكون كافياً لمواجهة المشكلات التي تظهر

في المجتمعات البسيطة تعالج المشكلات على اساس الخبرة المشتركة للجماعة وعلى اساس حكمة الكبار ونضجهم

لكن ما نراه اليوم من تغير اجتماعي سريع وعميق تزداد فيه الثقافة نمواً وتعقيداً وتزداد فيه انواع الصراع الثقافي المختلفة بين القديم والجديد يجعل الفهم لدى الافراد قاصر عن الوصول الى حل المشكلات الاجتماعية

فازدياد الاتصال بين الجماعات المختلفة في الوقت الحاضر نتيجة لسهولة وكثرة المواصلات لم يترتب عليه تغير في المفاهيم والاتجاهات نحو الآخرين فما زالت هذه الاتجاهات كما كانت من قبل

لذلك يحتاج الامر في الوقت الحاضر الى فهم جديد للآخرين وقيمهم وعاداتهم ، كما يحتاج الامر للتسامح من جانب كل منهم نحو الآخر حتى يقوم التعامل بينهم على اساس سليم

من الواضح اذن أن من واجبات التربية الاساسية في اوقات التغير والنمو الثقافي اكساب الافراد ادراكاً جديداً يتناسب مع ما يحدث من تغير قد يشمل المجتمع بأسره

هذا الفهم يجب أن يكون متسعاً فيشمل القواعد والافكار التي تحكم العلاقات المختلفة بين الافراد والمنظمات وبين الافراد انفسهم

وواجب التربية أن تهيئ الفرص للاطفال والشباب والكبار كي يشتركوا في اعمال تعيد بناء الافكار والاتجاهات في فترة تحكمها العلاقات المعقدة الدائمة التغير

كما انها لابد أن تقوم بعملية اخرى هي المحافظة على عقل الفرد واتزانه بمعنى أن يعي ما حوله من تغيرات حتى يستطيع أن يفهم مشكلاته ويسيطر على الواقع بدلاً من أن يكون ضحيته

ويلاحظ أن ازدياد التغير الاجتماعي ادى الى زيادة المشكلات الاجتماعية في العدد وفي العمق و الشدة مما قد يؤدي الى أن تنفصم وحدة الجماعة بصورة قد تؤدي الى تمزيقها

ففي المجتمعات القديمة عندما كان التغير بطيئاً بسيطاً وسطحياً ،كانت المجتمعات تعيش على مستويات قيمية تستطيع أن تحكم حكماً يسري على جميع الاشياء الجديدة

اما الان بعد التراكم والتعقد الثقافي ،اختلفت المعايير وتعددت المستويات واتخذت كل جماعة قيمها الخاصة مما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر

في مثل هذه الظروف يقل التواصل والارتباط بين الجماعة ويصبح من العسير الموافقة على اساس واحد مشترك

ينتج عنه تعدد في الآراء والاتجاهات لا يؤدي الى حل المشكلة لكن لتقييدها

لذلك من الضروري أن تكون هناك طرق مؤكدة معترف بها لمناقشة هذه المشكلات الاجتماعية والوصول الى حل لها والاعتماد على الحقائق اكثر من استخدام القوة والانفعالات المؤقتة

وواجب التربية في هذا الصدد أن تتيح الفرص وتمد الافراد بالخبرة الملائمة التي تنمي التفكير النقدي الذي يجمع الحقائق يمحصها وينقدها ويحكم عليها

وبذلك تقوم التربية بوظيفتها نحو ازدياد تكيف الافراد في المجتمع المتغير

وهذا العمل يكون اقرب الى بناء شخصيات جديدة مناسبة للسيطرة على التنظيمات الاجتماعية التي تخلقها الظروف الجديدة الناشئة عن العلم والتكنولوجيا وهو ما يسمى (بالتربية الجديدة)

الطفل يذهب الى المدرسة بعد أن تربى الى حد بعيد من والديه وزملاء اللعب ووقع تحت تأثير عدد لا يحصى من المؤثرات الاجتماعية منذ ولادته

ويكون قد اكتسب وجهات نظر معينه وقواعد للسلوك ومهارات اجتماعية وعادات لغوية واتجاهات ومجموعة من المعلومات

ولا يترك هذا العالم خلفه عندما يدخل المدرسة وانما يصطحب معه هذا الاساس الثقافي الى داخل الفصل

فهو يشعر ويفكر ويستجيب في كل موقف وفي جميع المناشط التي يشترك فيها على اساس ثقافته الاولى والتي تظهر بوضوح في بناء شخصيته

اذا كان هذا العلم الخارجي يتفق في كثير من نواحيه مع الحقائق الثقافية في مجتمعه تكون وظيفة المدرسة أن تقوي هذا التعليم وتؤكد الارتباط

لكن في العصر المتغير نجد أن التعليم الذي يلقاه الطفل خارج الدراسة لا يتفق مع حقائق الثقافة مما يتطلب من المدرسة أن تعيد التربية وأن تطبع الفرد بطابع جديد يتناسب مع العناصر الثقافية الجديدة ومع المجتمع المتغير

وهي تكسبه بذلك افكاراً ومعلومات جديدة وانواعاً من الآمال تتناسب مع الظروف الجديدة التي ترتبت على التغير الاجتماعي

ويمكن القول أن مسؤولية التربية هي اعادة البناء الاجتماعي

وتصبح وظيفة المربي هي اعادة الفحص واعادة البناء للتراث الثقافي وليس تلقين الافراد وجهات نظر تقليدية قديمة ، ولا يعني هذا رفض التراث الثقافي وذلك لأن اعادة البناء تتضمن وجود جانبين التغير المطلوب والاساس الذي يقوم عليه الاستمرار

وهذا يعني انه في فترات التغير يكون اعادة البناء هي الاساس لاستمرار وبقاء التراث الثقافي

كما أن اعادة البناء لا تعني أن كل شيء يجب أن يتغير فإعادة البناء والفحص نحتاج اليها فقط في المواقف التي تظهر فيها المشكلات الاجتماعية الخطيرة وانواع الصراع العنيف

ويجب على المربين أن يكونوا على علم ومعرفة بالتأثيرات التربوية للظروف الاجتماعية والتكوين الاجتماعي للمؤسسات وبتأثير الجماعات على شخصيات التلاميذ

ويجب عليهم أن يساعدوهم في فهم وتحليل القوى الاساسية التي تعمل في المجتمع وفي فهم المشكلات الاجتماعية التي تواجههم

ومعنى هذا أن التربية لا تهتم فقط بالعقول ، فالمواطنة في المجتمع العربي تتطلب درجة عالية من الفهم العقلي ونوع من الالتزام الديني والخلقي

ويتميز تركيب النظام الاجتماعي بتعدد عناصره فهو يتكون من البشر والعنصر المادي وعنصر التنظيم والادارة ثم مجموعة المعايير والقيم واخيراً اهتمامات واتجاهات النظام الاجتماعي ووظائفه واهدافه التي يسعى اليها

٢-دور التربية في الدول النامية

تبدو اثار التربية في الرقي الاجتماعي واضحة في المجتمعات النامية

فقلة عدد المثقفين في تلك المجتمعات تجعلهم يحصلون على امتيازات خاصة فيتحسن وضعهم الاجتماعي

وتعمل التربية على تحسين اوضاع الطبقات الفقيرة من السكان

من اجل ذلك تتجه الدول النامية لجعل التعليم حق لكل المواطنين وليس حكراً لجماعة معينة وهو ما يسمى (ديمقراطية التعليم)

ومن الواضح انه كلما تغير المجتمع تكنولوجياً كلما كان على التعليم تتبع خطاه

فلا يتعين على المدرس انتاج اشخاص قادرين على العناية بالآلات التي يعتمد المجتمع على دورانها بل اهم من هذا أن تمد بقية المجتمع بالمعرفة والمهارات والثقافة الضرورية للتكيف مع العديد من التغيرات التي تنتج من ذلك تكيفاً ناجحاً ، وحل المشكلات التي ترتبط بذلك التغير

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة في هذا العصر ادت الى تغيير وتحديث في الكثير من الدول النامية والخليجية بصفة خاصة

فقد ساعد الاتصال بين المجتمعات والاتصال الثقافي والانتشار الثقافي ورغبة الكثير من الدول في التحديث ومسايرة العصر الى انتشار عناصر ثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل مما ادى الى تغيرات جزرية بهذه المجتمعات ، فقد تغير نمط المعيشة فيها ونظم ومراحل التعليم ووضع المرأة ومكانتها الاجتماعية ونمط العلاقات الأسرية

كما تعدل معدل المواليد والوفيات ونظم واساليب الانتاج ونمط العلاقات الاجتماعية بين الافراد والنظم الترويحية

ويقتنى الكثير من الافراد العناصر الثقافية المادية الحديثة التي تستخدم في المنزل والعمل لتيسير العمل واختصار الوقت ، واستعانت الكثير من الدول بالخبراء والفنيين والعمال للإسهام في حركة التنمية

كل ذلك ادى الى تغير في التركيبة السكانية لهذه المجتمعات وتقديم عدد من الخدمات لهذه العمالة والعمل على تحقيق نوع من التوازن بين المواطنين والعمالة الوافدة

وتتسم المجتمعات التي تتعرض للتغير الاجتماعي السريع بالاختلاف في اتجاهات افرادها ازاء التغير من حيث تقبلهم له والتكيف معه والعمل على احداثه فالبعض يميل الى تقبل العناصر الثقافية الجديدة من مبتكرات ومخترعات وافكار واتجاهات وعادات

والبعض يميل الى معارضة التغير وعدم الرغبة في استخدام أو تبني الكثير من الوسائل والمفاهيم والطرق الجديدة

أن الاتجاهات الايجابية نحو التغير البناء تساعد على تقبل الجديد وهي تعمل على انتشار العناصر الثقافية الجديدة

ومن هنا تأتي أهمية دور التربية وخاصة التربية الرسمية في توجيه التغير ومساعدة وتهيئة الافراد لفهمه وتقبله والتكيف معه والاستفادة منه وتدريب الافراد على التمييز بين العناصر الثقافية الهامة والنافعة التي تتماشى وتتفق مع مقومات ثقافتهم وتتماشى مع حاجاتهم وحاجات مجتمعهم في هذا العصر

تظهر المشكلات الاجتماعية نتيجة للتغير السريع بسبب الصراع الذي ينتج بين العناصر الثقافية الجديدة وبعض العناصر الثقافية السائدة المرتبطة بالجديدة

هذا بالإضافة الى أن أي تغير يحدث في أي عنصر ثقافي يتطلب بالضرورة تغيراً في بعض العناصر الثقافية او النظم الاجتماعية المرتبطة به فإذا لم يحدث هذا التغير بنفس السرعة قد ينشأ ما يسميه (اجبرن)بالتخلف الثقافي او الهوة الثقافية والتخلف الثقافي يؤدي لظهور الصراعات في المجتمع واذا كثرة الصراعات الثقافية في مجتمع كثرة المشكلات الاجتماعية التي تعرض ثقافة المجتمع للتفكك

وتعمل التربية في فترات التغير الاجتماعي السريع في بناء النظام الاجتماعي الجديد وتعمل على الحفاظ على قيم المجتمع الهامة وتراثه الثقافي وأيدولوجيته ، وفي الوقت نفسه تساعد الافراد على تقبل التغيرات الهامه والاساسية والتكيف معها وتدريبهم لكي يصبحوا أدوات فعالة في المجتمع

٣-الأدوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير

أ)الاعداد المهني لأفراد المجتمع :-

يتضمن دور المدرسة الاعداد المهني لأفراد المجتمع . فالتربية المدرسية تعد الافراد وتوجههم علمياً عن طريق اكتشاف قدراتهم وتوجيهها توجيهاً صحيحاً كما يجب أن تهتم المدرسة بالتخصص وتساعد التلاميذ على اختيار التخصصات التي تتناسب مع قدراتهم وميولهم وايضاً خطط التنمية في المجتمع

ويتطلب ذلك استخدام طرق واساليب التعليم الحديثة وتكنولوجيا التعليم لرفع مستوى اداء الطالب كذلك الاعداد المهني للمعلمين وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة المجتمع الجديد وحاجات التلاميذ وطبيعة العصر

ويجب أن يتعدى ذلك اربطة التعليم بالمجتمع فالتربية يجب أن تسهم في خطط التنمية من خلال اعداد الكوادر الفنية والعلمية اللازمة وأن تسهم عن طريق البحث العلمي في تطوير المجتمع .

إن الاعداد المهني للأفراد يرفع كفاءتهم الانتاجية مما يزيد من معدل الانتاج وبالتالي معدل الدخل القومي للمجتمع

كما أن رفع انتاجية الفرد ونجاحه في العمل ينعكس على ادائه لأدواره الاجتماعية فالرضا الوظيفي وتقدير الفرد للعمل الذي يقوم به يساعده على التكيف الاجتماعي اضف لذلك التعليم يغير من نظرة الفرد للحياة ويزيد من طموحه ويعلمه كيف يستفيد من دخله ويخطط لمستقبله ومستقبل اولاده

كما يتعلم الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة من مدارس ومستشفيات واندية ووسائل اعلام مما يزيد من تكيفه واسهامه في بناء نظامه الاجتماعي

ب)المحافظة على وحدة الجماعة :-

قد يتعرض المجتمع لصراعات ثقافية نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة ، فقد تنتشر عناصر ثقافية في المجتمع دون ان ينتج عن ذلك تغير مماثل في عناصر الثقافة المرتبطة بها ، مثل انتشار استخدام العمالة الاسيوية في تربية الابناء في دول الخليج فقد انتشر استخدام هذه العمالة نتيجة لانتشار التعليم وخروج المرأة للعمل مع اختلاف لغة وعادات المربيات وقد يؤدي ذلك للكثير من المشكلات الاجتماعية ، من هنا تأتي اهمية التربية في التوعية والتهيئة واجراء الدراسات وطرح الحلول والبدائل

وقد يحدث التخلف الثقافي اذا ما استخدمت دولة وسائل حديثة في الانتاج مستعينة بالخبراء والفنيين والتكنولوجيا المتقدمة لكنها لم تطور القوى العاملة الوطنية معرفياً ومهنياً لكي تسهم في عمليات الانتاج الحديثة وما تتطلب من نسق قيمي مساند ومعايير واتجاهات مرتبطة بها مثل الدقة في الاداء بالعمل وتقديره وتقدير الوقت وحسن التعامل مع الاله

كما قد يظهر التخلف الثقافي اذا حدث تقدم عمراني وتحديث في منطقة اسرع من مناطق اخرى ، يؤدي ذلك الى أن يكون نمط المعيشة ومستوى الخدمات متميزاً من حيث الرفاهية والتقدم ونوعية الخدمات عن المناطق الأخرى التي قد تتسم بالتخلف وسوء الخدمات ، وهنا يأتي دور التربية لمعالجة مشكلات التخلف الثقافي أيا كانت

ج)المحافظة على ايديولوجية المجتمع ومقوماته الاساسية:-

إن انتشار الكثير من التبادل الفكري والقيم والاتجاهات والمعتقدات المتباينة في الثقافة السائدة قد يؤثر بدرجات متفاوتة على افراد المجتمع ، وقد يتعارض بعضها بدرجة كبيرة مع مقومات المجتمع الاساسية وتبني بعض افراد المجتمع لعناصر ثقافية تتعارض بصورة واضحة مع مقومات ثقافتهم الاصلية يجعلهم يعيشون على هامش الثقافة وضحين بثقافتهم

وهنا يأتي دور التربية في اعداد الافراد واكسابهم القدرة على التفكير العلمي السليم ومساعدتهم على اختيار العناصر الثقافية ذات الفائدة والتي لا تتعارض مع الأيدولوجية السائدة والقيم المركزية والمعتقدات الهامة لان الفرد لا يستطيع ان يتكيف الا في ظل تقبله للآخر وتقبل الآخر له

سيطرة الناحية المادية على اهتمامات الافراد عادة ما تدفعهم الى الاهتمام بالحصول على الثروة والنفوذ والمراكز الاجتماعية الهامة في المجتمع بصرف النظر عن المصدر والوسيلة لتحقيق

ذلك وذلك قد يؤثر في النواحي الروحية والاخلاقية مما يتعارض مع قيم المجتمع مثل الامانة والعدالة الاجتماعية وغيرها من القيم الاساسية ،

هذا الوضع يتطلب من التربية أن تهتم بغرس القيم الدينية وتأكيد المبادئ المحددة لأنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية في المجتمع وأن تربط الدين بواقع المجتمع لإكساب التلاميذ الاتجاهات والقيم التي تؤكد عليها ثقافتهم وبذلك تعمل هذه القيم كموجهات للسلوك

وبذلك تعمل التربية من خلال قيامها بعملية الضبط الاجتماعي على مساعدة التلميذ على تكوين الضمير، وتصبح الرقابة داخلية وعدم الخروج على السلوك ليس خوفاً من السلطة انما موجه من قبل سلطة داخلية محددة لسلوك الفرد هي الضمير

د)اعداد الافراد لمواجهة التغيرات والاستفادة منها:-

يتطلب التغير الاجتماعي من التربية أن تقوم بدورها لإعداد الافراد وتهيئتهم واكسابهم المرونة والتفكير العلمي وفهم دورهم الجديد في مواجهة التغيرات الجديدة ، فالتربية يجب أن تساعد الافراد على فهم التغيرات ومدى مناسبتها لظروف المجتمع

وهذا يتضمن القدرة على انتقاء وتقبل الكثير من الاساليب والوسائل الحديثة في العمل والانتاج وتقويم اتجاهها ونتائجها ومناسبتها لمراحل التنمية

وهو يتطلب من التربية أن تغير فلسفتها واهدافها ومناهجها وطرق واساليب التدريس لكي تساير التغير

على التربية أن تغرس الاتجاهات التي تطلبها التنمية فالتنمية تتطلب الاهتمام بالتخصصات الدقيقة التي يحتاجها المجتمع في هذا العصر ، وهو يتطلب التخطيط التربوي لربط التعليم بالمجتمع ومواقع الانتاج

هـ)التأكيد على القيم الدينية:-

إن سيطرة النواحي المادية على الافراد في الكثير من المجتمعات نتيجة للتغيرات السريعة وانتشار الكثير من القيم والافكار التى تؤكد على المادة والرفاهية دون التأكيد على شرعية وسائل الحصول عليها أو حسن استغلالها لمصلحة الفرد والمجتمع ،جعلت بعض الافراد يهتمون بالمظاهر المادية على حساب الكثير من القيم والمبادئ الدينية والأخلاقية

وهنا تأتي اهمية التربية في التأكيد على القيم والمبادئ الدينية وابراز اهميتها في حياة الفرد والمجتمع وربط الدين بالحياة يساعد الطفل على غرس القيم الدينية لتصبح موجهات للسلوك ويعمل على توازن شخصية الفرد مما يساعده على التكيف

اخيراً يمكن أن نقول

إن النظرة الحديثة للفرد ودوره في احداث التغير قد زادت من أهمية التربية ، ودور التربية لا يقتصر على احتواء النظام الاجتماعي والحفاظ علية

بل ينبغي أن يكون القيام بعملية تطوير هذا النظام في ضوء مطالب وتطلعات التوجيه الاجتماعي

واذا كنا قد تحدثنا عن اهمية التغير الاجتماعي واهمية الاستعداد لتقبله والانسجام معه فلابد أن نتحدث عن أهمية الثقافة ووظيفتها في المجتمع مما يوضح أهمية الموازنة بين تقبل التغير والسعي لتحقيقه واهمية المحافظة على الموروث الثقافي

٤-الوظيفة الاجتماعية للثقافة

إن الثقافة بمعناها الاجتماعي تكون مشتركة بين افراد المجتمع ولا يمتلكها شخص او حتى عدد قليل من الاشخاص ، فالاختراع اذا لم يستخدم لن يصبح عنصراً من عناصر الثقافة ويمكن تلخيص الوظيفة الاجتماعية للثقافة فيما يلى:

الثقافة مهمتها الاساسية هي أن تشبع حاجات الافراد فهي تشبع الحاجات العضوية والمكتسبة ، واستناداً الى مبدأ التدعيم والتعزيز تتكرر الاستجابة اذا حققت اشباعاً للفرد وتزول تدريجياً اذا لم تحقق هذا الاشباع

الثقافة تساعد على التكيف فالتغيرات الثقافية نفسها تمثل عملية تكيف ، فالعناصر الثقافية التي لا تحقق حاجات الافراد عادة ما تزول وتحا محلها اخرى تعمل على تكيف الفرد في ثقافته مما يساعد على استمراريتها

٣- الثقافة تساعد الفرد على التكيف في مجتمعه والقيام بأدواره الاجتماعية المتوقعة من خلال الخبرة التي يكتسبها والتقاليد والعادات والاتجاهات والانماط السلوكية السائدة في مجتمعه وبذلك تعمل الثقافة على تكيف الفرد في مجتمعه لكن قد يتعلم الفرد من الثقافة بعض الاستجابات التي قد تؤدي الى الحاق الضرر به فليس بالضرورة أن كل عنصر من عناصر الثقافة في كل الاوقات له خاصية التكيف

٤- الثقافة تساعد على توحيد الناس في مجتمع خاص بهم وذلك من خلال تراكيب اللغة والرموز والمعتقدات وبفضله يتمكن الافراد من التواصل مع بعضهم

٥- تساهم الثقافة في وضع اطار عام تعبر عنه التراكيب المؤسسية الاجتماعية الحقوقية والقرابة والسكنية وغيرها

٦- تحافظ الثقافة على المجتمع وتضمن استمراريته وتطوره واستمرار وجود المجتمع يرتبط بوجود الثقافة التي تساعد الافراد على التكيف

٧- توفر الثقافة مجموعة من القوانين والنظم التي تتيح التعاون بين افراد المجتمع والاستجابه لمواقف معينه استجابه موحده

٨- تساهم الثقافة في انتاج الشخصية الثقافية للفرد القادرة على التماثل مع مجتمعها فهمه واستيعابه

٩- الثقافة هي اداة الانسان لحل مشكلاته وحماية نفسه من مخاطر الطبيعة والكوارث وتمكن الفرد من التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمواقف الاجتماعية المحتملة فنحن اذا عرفنا الانماط الثقافية التي تسود الجماعة امكننا أن نتنبأ بانه سيسلك بحسب هذه الانماط الثقافية

١٠- تؤدي الثقافة وظيفة نفسية وهي قولبة افراد المجتمع (التنشئة الاجتماعية أو التدامج الاجتماعي) التي تعني اكتساب هؤلاء الافراد انماط السلوك واساليب التفكير وقنوات التعبير

عن العواطف والاحاسيس ووسائل اشباع الحاجات الفسيولوجية والروحية وغاية هذه الوظيفة هي مساعدة الافراد على اكتساب ثقافة مجتمعهم واكتساب الهوية الاجتماعية والثقافية

كل ما سبق يؤكد اهمية أن تتجه الثقافة لتقبل التغير ، ولن يتم ذلك الا من خلال مؤسسات التربية الرسمية المتمثلة في المدرسة ، فمن المهم أن نحافظ على ثقافتنا وندعمها بالتغير لأنه في ظل التغير العالمي لن نتمكن من المحافظة على ثقافتنا الا اذا اكسبناها خاصية التغير فيما لا يتعارض مع قيمنا الاساسية .

أسئلة المحاضرة..

السؤال الأول:

((يتطلب التغير الاجتماعي من التربية أن تقوم بدورها لإعداد الافراد وتهيئتهم)) اشرحي / اشرحى العبارة السبقة بالتفصيل في ضوء فهمك للأدوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير؟؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الحادية عشرة : التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية

مدخل:

على الرغم من تعدد استخدامات علم الاجتماع إلا أنه يبدو أن كثيراً من علماء الاجتماع، وبخاصة الذين يهتمون منهم بالخدمة التطبيقية، يتطلعون إلى علم الاجتماع التطبيقي في ضوء قدرته على علاج بعض الشرور الاجتماعية (أو اقتراح هذا العلاج على الأقل)

ومع ذلك فلم تبذل سوى محاولات نادرة، للكشف بدقة عن طرق استخدام مبادئ علم الاجتماع، ومفاهيمه، ومادته، استخداماً مباشراً للتوصل إلى حلول للمشكلات الاجتماعية.

ونستطيع أن نتعرف على الوضع الراهن من خلال المحاولة المنظمة التي قامت بها الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لتلخيص تطبيقات المعرفة السوسيولوجية في المجالات المختلفة

ولقد لاحظ أصحاب المقالات الأساسية أنه لا توجد سوى أمثلة محددة جداً هي التي كشفت عن تطبيق مباشر وناجح لعلم الاجتماع على المشكلات المختلفة التي تناولوها، ومن ثم أكتفوا بعرض البحوث الحالية، والاهتمام بصفة خاصة بالتساؤلات المنهجية.

وعلى أيه حال، فإذا كان من العسير أن نشير إلى مشكلة بالذات، أمكن حلها بنجاح ملحوظ بواسطة النظريات والبحوث السوسيولوجية، إلا أنه من المفيد أن نتعرف على ما أمكن تحقيقه على نطاق ضيق، وماذا نتوقعه أو نأمل فيه في هذا الميدان، إذا استطاعت الدراسات السوسيولوجية أن تبلغ درجة ملائمة من التطور

أولاً معنى المشكلة الاجتماعية:

يقول راب Raab وسلزنيك Selznick "أنها (مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً، أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد".

وهما يذهبان إلى أبعد من ذلك حينما يصفان المظهر الأول للمشكلة الاجتماعية بقولهما:

"توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، ويتحطم إطار التوقعات

والمثال على ذلك أنه لا يوجد في الوقت الحاضر إلا اهتمام محدود بنجاح الأحداث، بحيث أصبح هو الطريق الموصل إلى الجريمة، كما أنه يهدد الأمن الشخصي والملكية، كذلك يخشى ألا يستطيع المجتمع أن ينقل القيم الاجتماعية الايجابية إلى الشباب.وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته"

ومن ناحية أخرى عرفت باربارا ووتون Wooton في مؤلف: العلوم الاجتماعية والباثولوجيا الاجتماعية ما أطلقت عليه "الباثولوجيا الاجتماعية" تعريفاً ضيقاً على النحو التالي:**"أنها تضم كافة الأفعال، التي يتم من أجل إنفاق الأموال العامة، أو التي يعاقب من يرتكبها أو هي كل ما يحتاج إلى إنفاق عام"،**

وينصب الاهتمام هنا على تعريف ميدان الدراسة تعريفاً دقيقاً قدر المستطاع، يجعلنا نتجنب الصعوبات التي ترجع إلى تباين الأفكار الذاتية حول ما ينظر إليه باعتباره يمثل "مشكلات اجتماعية".

غير أن هذا التعريف يحدد نطاق الدراسة تحديداً غير ملائم، طالما أنه يشير فقط إلى أفعال لا إلى مواقف، كما يهتم بتلك الأفعال التي تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية معينة.

وهكذا فهو يستبعد من مجال الدراسة كثيراً من المواقف الهامة، وضروب السلوك، التي يتسع نطاق الاعتراف بها كمشكلات اجتماعية مثل: الفقر، وبعض أنماط أو درجات الصراع الصناعي، والحرب في العصور الحديثة، **في ضوء ذلك كله استطيع أن أتبنى ذلك التعريف الشامل الذي اقترحه راب وسيلزنيك.**

ثانياً التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية:

هناك مشكلتان بالذات، من بين المشكلات العديدة حظيتا بالدراسة الدقيقة والبحث هما:

١) الجريمة والجناح / ٢) العلاقات الصناعية

وتكشف البحوث التي أجريت في هذين المجالين بوضوح تام عن الصعوبات والاحتمالات الخاصة بعلم الاجتماع كعلم تطبيقي

وربما تكون الجريمة والجناح هي التي جذبت إليها معظم اهتمام الأقطار الصناعية في السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في معدلاتها من ناحية، وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى.

وقد اختارت ووتون أحدى وعشرين بحثاً رئيسياً كمجال لدراستها، ولاحظت أن هذه البحوث تشير إلى أثنى عشر عاملاً مختلفاً "باعتبارها يمكن أن ترتبط بالجريمة أو الجناح". وهذه العوامل هي:

١-حجم أسرة الجانح.

٢-وجود جانحين آخرين في الأسرة.

٣-عضوية الأندية.

٤-التردد على الكنيسة.

٥-سجل العمالة.

٦-المكانة الاجتماعية.

٧-الفقر.

٨-اشتغال الأم خارج المنزل.

٩-التغيب عن الدراسة.

١٠- تصدع الأسرة.

١١-المستوى التعليمي.

١٢-الحالة الصحية.

وقد كشفت بعد ذلك عن أننا لا نستطيع أن نعتبر أحد هذه العوامل سبباً بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، ومن ثم خلصت إلى نتيجة عامة مؤداها:

"أن هذه الدراسات – برغم أنها اختيرت بهدف التحليل المنهجي المقارن – يمكن أن تنتهي بنا إلى تعميم محدد جداً، وذات تدعيم مشكوك في قوته

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن أهم أسهم للبحث في هذا الميدان يتمثل في دحض التفسيرات الشائعة للجريمة والجناح. فقد لاحظت باربارا ووتون: وأن القيمة الحقيقة للبحوث حتى الآن – فيما يتعلق بالتساؤلات الخاصة بالباثولوجيا الاجتماعية – هي إثبات عدم صحة كافة الأساطير الشائعة

خاصة وأن هناك نقصاً واضحاً في توافر شواهد موثوق بها عن ارتباط العوامل التالية بالجريمة والجناح: الالحاد، وعدم العناية بنوادي الشباب، والحياة في نطاق أسر تعاني مشكلات، أو انحرافات الأبناء هي نتيجة خطيئة الآباء، أو أن المشكلات الأسرية تنتقل من جيل إلى آخر

كذلك كتب هيرمان مانهايم Hermann Mannheim في محاولته لتقديم مسح مختصر لعلم الجريمة في أمريكا يقول:

"أن اثبات الحقيقة التي مؤداها: أن السكان البيض الأمريكيين – لا المهاجرين – هم الذين يتسببون في ارتفاع معدلات الجريمة، وأن المجتمع الأمريكي هو المسئول عن الجريمة بين الزنوج، أكثر من الزنوج أنفسهم، لا يعد أمراً هاماً فحسب، بل هو شيء غير مألوف ويعبر عن شجاعة فائقة...

كما قد يحتاج الأمر إلى شجاعة غير عادية حينما تكشف ٠ على نحو ما ذهب ادوين سذرلاند – أن بعض رجال الأعمال الأمريكيين، هم في الحقيقة من المجرمين المعتادين".

والواقع أن هذه النتائج عظيمة الفائدة، سواء فيما يتعلق بتجنب السلطات العامة اتخاذ إجراءات علاجية غير ملائمة، أو للتأثير في الرأي العام على المدى البعيد، لكنه من العسير أن نقول أنها تقدم أساساً ثابتاً لاتخاذ خطوات عملية مباشرة نحو المشكلات.

ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم.

ونستطيع في الوقت الحاضر أن نميز خطين فكريين أساسيين بين الذين يعملون في الميدان ويبالغون في القيمة العملية لبحوثهم. فهناك من يرون أن دارسي الجريمة والجناح لم يفعلوا أكثر من وضع خريطة عامة تصور المجالات الرئيسية في الحياة الاجتماعية التي يمكن أن يظهر فيها الجناح

وأن المرحلة التالية لذلك في التفرقة بين مختلف أنماط الجناح، والبحث عن الأسباب النوعية المرتبطة بكل نمط منها على حدة

ولا شك أن مثل هذه النظرة تنطوي ضمنياً على إعادة صياغة لتلك القاعدة التي وضعها دوركايم من أن لكل ظاهرة اجتماعية سبباً وحيداً

وأنه حينما يبدو أن للظاهرة أسباباً متعددة، فإن ذلك دليل على أننا لسنا بصدد ظاهرة واحدة، بل أمام ظواهر عديدة متميزة، لكل واحدة منها سببها النوعي

غير أن هذه القاعدة قد أعيد صياغتها دون اعتبار للصعوبات التي تواجهها، أو إمكانيات تطبيقها الواقعي في دراسة الجريمة والجناح. وقد ظهرت هذه الصعوبات في دراسة دوركايم الخاصة عن الانتحار، وسجلت منذ وقت بعيد. فمن الملاحظ

أولاً : أن هناك درجة عالية من التعسف في التفرقة التي أقامها بين النماذج المختلفة للانتحار.

ثانياً : أن الارتباطات السببية التي أشار إليها لا يمكن بحال أن تكون مقنعة أو موثوق بها بصورة ملائمة.

وهكذا يميل معظم علماء الاجتماع اليوم إلى قبول فكر مل J.S.Mill التي تقول بأن للظواهر الاجتماعية أسباباً متعددة أكثر من اعترافهم بالنقد الذي وجهه دوركايم إلى صياغاته، ، أن الباحث في مشكلة اجتماعية قد يشعر بأنه يمكن أن يفيد من النظرية الموجهة أكبر من الفائدة التي تقدمها له تلك النظرية التي تشتمل على علاقة تلازميه بين الظاهرة وسببها

ولسوء الحظ أنه بالرغم من اهتمام التحليل السوسيولوجى بالعوامل والقوى والمؤثرات التي يقال أنها تكشف عن الظروف أو الشروط، إلا أنه لم يحدث سوى تقدم ضئيل في قياس هذه القوى بصورة دقيقة يمكن معها التنبؤ. يضاف إلى ذلك أن القوى والعوامل المدروسة، قد تكون متعددة وغير متجانسة بحيث يتعذر تحليل الارتباطات المتبادلة بينها تحليلاً دقيقاً

ويبدو أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تنطوي على فائدة أكبر فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به في اتخاذ قرارات عملية. إذ أن التنبؤ قد يكون هدفاً أقل طموحاً من السببية

وهو بالتأكيد يلائم قدراتنا الحالية والوسائل الفنية المتاحة. وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن نتحدث كثيراً عن أسباب بعض الأحداث الاجتماعية، إلا أننا قد نكون في وضع يمكننا معه أن نختار من بين طائفة محدودة من القرارات أكثرها ملاءمة للتوصل إلى النتائج المرغوبة.

والمبرر لذلك هو أن نطاق البدائل المحتملة محدد جداً فالعوامل التي تلقي الضوء على النجاح النسبي لبعض أساليب معاملة المذنبين – مثلاً – يمكن حصرها بصورة تفوق تحكمنا في الملاحظات العديدة الضرورية للتوصل إلى معرفة أسباب ارتكاب هؤلاء الناس تلك الجرائم".

على أن بعض الدارسين الاجتماعيين قد توصلوا إلى نتائج مماثلة: فقد أقام سارجانت فلورينس Sargant Florence تفرقة بين العلم التطبيقي والبحث الإجرائي، حيث كتب يقول: "حينما يطلق على علم معين أنه تطبيق، فنحن نفترض أننا استطعنا لإقامة بناء لنظرية عامة، أو مبادئ مذهب محدد بواسطة العلم النظري، وهي بالتالي على درجة عالية من الثبات ...

ومن ثم فإننا نهتم فقط بتطبيق هذه النظرية العامة عن طريق الاستنباط على حالة خاصة ... أما البحث الإجرائي – من ناحية أخرى – فهو لا يفترض بالضرورة أية نظرية، أو مبدأ ثابت يمكن الاستنباط منه

ذلك أن التعريف الاصطلاحي للبحث الإجرائي بأنه استخدم المنهج العلمي، من أجل وضع أساس تحليلي وموضوعي يعتمد عليه المنفذون في قراراتهم

يؤكد تأكيداً واضحاً على المنهج أكثر من النظرية".

وليست هناك ضرورة لاختيار أحد المدخلين واستبعاد الآخر تماماً. إذ أن البحث يمكن أن يستعين بكلا الخطين الفكريين. غير أن هناك حاجة إلى إيضاح نقطتين أخريين فيما يتعلق بالأهمية النسبية لهما في الاستراتيجية العامة للبحث:

الأولى أن البحث الإجرائي ليس هو علم الاجتماع التطبيقي، فهو أجراء يعتمد على الخبرة العملية والمعرفة العامة، أكثر من اعتماده على معرفة سوسيولوجية متخصصة، أو على الطريقة السوسيولوجية في التفكير.

أما علاقته بعلم الاجتماع فتتمثل أساساً في استخدام أساليب البحث، والطرق الإحصائية الشائعة في البحوث السوسيولوجية.

ولهذا فهو يستطيع القيام بدوره دون اعتبار للنظريات أو الأوصاف السوسيولوجية (والسيكولوجية). إلا أن ذلك أمر غير مرغوب فيه من الناحيتين النظرية والعملية معاً.

والملاحظ أن محاولات صياغة تفسيرات سببية للجريمة والجناح قد خلصت إلى عوامل غير متجانسة، ومن ثم ظهرت تفسيرات تشير إلى طائفة من الخصائص النفسية الفردية (مثل التقلب المزاجي والتخلف العقلي) وإلى مجموعة متنوعة من الظروف الاجتماعية (مثل الطلاق، والرعاية الأبوية، والبيئة الإجرامية).

ونستطيع أن نلمس في هذا الميدان بالذات، ذلك الاهتمام بالمشكلة العامة الخاصة بالعلاقة بين التفسير النفسي والسوسيولوجية، غير أنه لا توجد سوى بعض أعمال قليلة اهتمت بصياغة هذه المشكلة صياغة واضحة، بل لا توجد على الإطلاق – فيما أعلم - أيه دراسة استعانت بنموذج نظري يؤلف بين بيانات سوسيولوجية وسيكولوجية.

أما الميدان الثاني للبحث التطبيقي الذي أرى الاهتمام به فهو ميدان العلاقات الصناعية. ولقد كان الهدف الرئيسي للبحوث في هذا الميدان هو اكتشاف أسباب الصراع الصناعي في المشروعات الخاصة وعلى النطاق القومي

بالإضافة إلى المعوقات الأخرى للكفاية الإنتاجية مثل ارتفاع معدلات الغياب، والمرض ودوران العمل. وقد ظهرت في هذا الميدان أيضاً نفس الصعوبات التي واجهت دراسة الجريمة والجناح، لكن هناك صعوبات أخرى ترجع إلى تشعب المشكلات الصناعية

غير أنني قبل أن أتناول هذه المسائل، أود أن أناقش نقطة أشرت إليها من قبل، وهي أن الإسهام الأساسي لعلم الاجتماع يتمثل في مهارة البحث.

ويبدو ذلك بوضوح في علم الاجتماع الصناعي بصفة خاصة. فقد لاحظ عدد ممن اشتركوا في المسح الحديث للبحوث السوسيولوجية في الصناعة، "أنه لا شك في أن عالم الاجتماع – حينما تستعين إحدى المنشآت بخدماته – يظهر بمظهر الشخص المدرب على استخدام أدوات معينة (مثل المقابلة)، أو أنه في الحقيقة ذلك الشخص القادر على أن يكون محايداً تجاه الجميع، أكثر مما تتوفر لديه معرفة خاصة قابلة للتطبيق".

ويرتبط ذلك ارتباطاً واضحاً بالقضية التي أثارتها باربارا ووتون والتي ذهبت فيها إلى أن إسهام العلوم الاجتماعية في الحياة العملية يتمثل في تأكيد الاتجاه العلمي، وفي استخدام بعض الأساليب الفنية للبحث. والواقع أن هذا التصور واسع الانتشار

ولقد أشار كل من كليمنز R. Clemens وايفرار Evrard إلى هذه الحقيقة. فبينما اعترفا بوجود حالات محددو فقط لتطبيق مبادئ علم الاجتماع تطبيقاً ناجحاً في حل مشكلات معينة، حاولا أن يوضحا إسهام علم الاجتماع الصناعي التطبيقي في النهوض بالتنظيم.

ولهذا الإسهام جانبان: أولاً: دراسات البناء الاجتماعي لمشروعات العمل، بحيث تساعد في تطوير نظام السلطة والاتصال وبناء جماعات العمل، وثانياً: البرامج التدريبية للمديرين والمشرفين

وقد اعتبر كيلمنز وايفرار الإسهام الثاني يمثل أكثر التطورات نجاحاً. "إذ أننا نستطيع أن نلمس نتائج المحاولات الجادة لتطبيق علم الاجتماع بصورة منظمة في مجال تدريب أولئك الذين يشغلون أوضاع السلطة في الحياة الصناعية، ذلك أن البرامج التدريبية العديدة للمديرين والفنيين، والمشرفين، وقادة النقابات، تمثل أهم عوامل التغير الاجتماعي في الصناعة الحديثة

على أن هذا التقييم الايجابي لا يحظى بموافقة عامة. فقد كتب وليم فوت وايت W. F. Whyte يقول: "أن من المؤكد أنه قد حدثت تغيرات هامة في العلاقات الإنسانية في الصناعة، لكن ليست لدينا مبررات كافية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن هذه التغيرات قد تحققت نتيجة للبحث والتدريب المعتمد عليه

إذ أن هناك مئات الآلاف من برامج العلاقات الإنسانية في الصناعة، ولست اعرف أكثر من اثنين فقط عما اللذان خضعا لتقويم حقيقي يرتكز للتدريب الدولي، حيث كانت استجابات العمال لرؤسائهم الذين تلقوا هذا التدريب أكثر سلبية بعد البرنامج، إذا ما قورنت باتجاهاتهم قبل تطبيقه

أما الحالة الثانية فيمثلها ديترويت ايدسون Detoit Edison حيث يلاحظ أن الخسارة المسجلة التي حققها أحد الأقسام، كانت تفوق المكاسب التي حققها القسم الأخر.

ويرى وايت أن عدم ملاءمة البحث التطبيقي في الصناعة ترجع إلى الفشل في إدراك السياق الاجتماعي الأشمل للمشكلات الصناعية. كذلك أشار جورج فريدمان G. Friedmann الذي قدم إسهاما واضحاً في دراسة مشكلات العمل الصناعي في علاقتها بنماذج مختلفة للانساق الاجتماعية والسياسية – إلى انتقادات مماثلة

فمن بين الصعوبات الرئيسية للبحث التطبيقي في هذا الميدان تلك التي ترجع إلى الحقيقة التي مؤداها: أننا حينما ندرس أسباب مشكلة عملية معينة، نواجه بشبكة من المشكلات ، فدراسة معوقات الإنتاجية، أو مقاومة التغير التكنولوجي، أو أساليب رفع مستوى كفاءة الإدارة أو التخفيف من الصراعات الصناعية أو منعها أو حلها سلمياً- تدفعنا بالضرورة إلى الاهتمام بتساؤلات أخرى أشمل منها تتعلق بنظام الملكية، والتدرج الاجتماعي، والحراك المهني، وبناء الأسرة والأيديولوجيات، والتقاليد الثقافية السائدة.

يضاف إلى ذلك أننا حينما ندرس شبكة العوامل المتداخلة هذه، قد لا نكشف فقط عن تعقد الأسباب المؤدية إلى مشكلة اجتماعية بعينها، ولكننا سوف نوضح الارتباطات بين المشكلات الاجتماعية، فقد يتطلب حل مشكلة معينة – مثلاً – أن نبدأ أولاً بحل مشكلات أخرى، أو أن حل إحدى المشكلات قد يعوق حل مشكلة غيرها، أو يؤدي إلى ظهور مشكلة جديدة.

وأذن فحينما يحاول عالم الاجتماع تطبيق معرفته عليه أن يواجه نوعين من الصعوبات:

أولاً تلك التي تتعلق بإقامة ارتباطات سببية محددة،

وثانياً: تحديد المشكلة تحديداً لا يعزلها كثيراً عن علاقاتها بالملامح العامة الرئيسية للبناء الاجتماعي والثقافي. وأنني أعتقد أن بحث هاتين المشكلتين سوف يجعلنا نسلم بوجود نماذج مختلفة للمشكلات الاجتماعية سواء من حيث أهميتها أو إمكانية التوصل إلى حلول لها

فهناك بعض الشرور الاجتماعية – مثلاً – التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً. فقد ذهب دوركايم إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية، تؤدي أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة، هذا فضلاً عن أن لكل مجتمع معدله الطبيعي الخاص للجريمة.

وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجناح في المجتمعات الصناعية الحديثة، بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات. وبالمثل يمكن تفسير ارتفاع معدلات الطلاق – في جانب معين – باعتباره نتاجاً لسعي الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى – مثل الحرية الشخصية، والحب الرومانسي المثالي – التي تعد في ذاتها غايات مرغوب فيها

كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة في الوقت الحاضر، بوصفها مصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى اضطراب النظام القائم. علة أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها:

أن البحث السوسيولوجى في هذه الحالات عديم الجدوى إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات ، وتحول – بصفة خاصة – دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة التي غالباً ما تبالغ في الصعوبات،

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها، أو هي تمثل خطراً داهما على المجتمع الإنساني بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها. ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصادياً.

وهنا يتطلب الحل من عالم الاجتماع أن يبدأ أولاً بدراسة الوقائع، لكي يتمكن من كشف عامل أو مجموعة عوامل تسبب المشكلة. وقد يكون من العسير – في حالات أخرى – معرفة الأسباب، لكن البحث السوسيولوجى سوف يساعد على الأقل في القضاء على تلك المعتقدات الخاطئة حول الأسباب، وتقديم وصف كاف لموقف المشكلة، بحيث يسهم ذلك في ترشيد علاجها

والواقع أن تجريب وسائل مختلفة للعلاج وتقييم نتائجها بعناية - بالإضافة إلى البحث الإجرائي – يمكن أن يساعد على حل المشكلة أو السيطرة عليها، وحتى وإن كنا لا نزال نجهل أسبابها إلى حد كبير.

أما الفئة الثانية من المشكلات المهمة، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه، وهي مشكلة الحرب

وليس هناك من يستطيع الزعم بان عالم الاجتماع وحده أو عالم الاجتماع والنفس معا سوف يقدمان حلاً شاملاً لهذه المشكلة. كذلك لا يعترض أحد على أن الحرب بالأسلحة النووية سوف تكون دماراً، أو أنها من المحتمل أن تقضي تماماً على البشرية، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية – على الأقل – في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع، وبالتالي تساعد القادة المسئولين على تجنبها.

كما يتعين على علماء الاجتماع – نتيجة لذلك – أن يبذلوا جهداً غير عادي في بحث مشكلات الحرب والسلام، وأن ينشروا نتائج بحوثهم على أوسع نطاق ممكن.

ومن المؤسف حقاً أن فئة قليلة جداً منهم هي التي اهتمت بهذا العمل، برغم الصعوبات التي تواجهه. فهو عرضه للتأثر بالنزاع السياسي، كما يصعب إلى حد كبير إخضاع هذه الظواهر للتصميم الدقيق للبحث المستخدم بتوسع في الوقت الحاضر.

إن هذا المثال الأخير قد كشف بوضوح عن خاصية حاولت التعبير عنها بجلاء في مواضع متفرقة من هذا الفصل والفصل السابق. فعالم الاجتماع نادراً ما يستطيع التوصل إلى حل مباشر للمشكلة، أو اقتراح سياسة ملائمة تماماً، حتى وأن كان يعلم الأخطاء بدقة

ذلك أن كل حل لمشكلة أو وضع سياسة معينة، هو قرار سياسي، يعبر عن إرادة جماعة خاصة لتغير أسلوب معين للحياة أو الاحتفاظ به مستقراً، والتعرف وفقاً لمثاليات اجتماعية خاصة وأذن فعالم الاجتماع يمكن أن يقدم المعلومات ويوضح سياق المشكلات، ويشير إلى الأسباب والظروف، ويكشف عن فوائد ونفقات ضروب السلوك البديلة

وقد تؤثر دراساته في المدى البعيد – وأن كنت متأكداً من ذلك – في المثاليات الاجتماعية ذاتها، غير أن القرارات السياسية في نهاية الأمر تتسند إلى الحكم، أو الحكمة السياسية والمصالح

ولهذا فإن أي اعتراض آخر يحاول أو ينسب إلى علماء الاجتماع دور فلاسفة الملوك في صورة حديثة، يمثل عودة إلى الأوهام التي تنطوي عليها السياسة الوضعية عند كونت.

أسئلة المحاضرة...

السؤال الأول: عرفي المصطلح الاجتماعي التالي:

المشكلة الاجتماعية؟؟؟

المحاضرة الثانية عشر: العلاقة بين التغير الثقافي والاجتماعي

مقدمة ..

أن التغير الاجتماعي يعني التبدل الذي يحدث في بنية النسق الاجتماعي ووظيفته، أي الذي يصيب البناء الاجتماعي والقيم والعادات والأدوار خلال فترة من الزمن، أي أن التغير الاجتماعي يختص بالجانب اللامادي للثقافة.

وإذا كان هذا شأن التغير الاجتماعي. فما هو شأن التغير الثقافي؟

في الإجابة عن السؤال السابق، يستدعي التمييز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، أولاً: في مجال تحديد المفاهيم،

وهو أمر مهم في الدراسات التغيرية، وثانياً: في الإجابة عن الأسئلة التالية:

هل هناك تطابق بين مفهومي التغير الاجتماعي والتغير الثقافي؟

أو هل هما منفصلان ولا علاقة بينهما؟

أو هل أن أحدهما يحتوي الآخر؟ وما هو؟

وللإجابة عن التساؤلات السابقة كان لا بد من تحديد مفهوم الثقافة، وبالتالي تحديد مفهوم التغير الثقافي، بعد أن تم عرض مفهوم التغير الاجتماعي.

أولا مفهوم الثقافة:

يعتبر مصطلح الثقافة من المصطلحات التي تعددت النظرة إليها وخاصة عند علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع،

ومن أهم تعاريف الثقافة هو

تعريف عالم الأنثروبولوجيا إدورد تايلور Edward Taylor الذي جاء في كتابه الثقافة البدائية Primitive Cultural عام ١٨٧١، بأنها "ذلك الكل المعقد الذي يشمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاقيات والقانون والعادات والقدرات الأخرى، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

وقد بقى تعريف تايلور للثقافة مدة ثلاثين سنة تقريباً هو التعريف الوحيد، إلا أنه بعد ذلك وحتى عام ١٩٥٠م، أحصى الفرد كربور Alered Kroeber حوالي ١٦٤ تعريفاً للثقافة. ونعتقد أن العدد قد تضاعف حتى عام ١٩٨٧م.

ويدل ذلك على سعة موضوع الثقافة، وأهميتها، وتداخل العناصر المؤلفة لها، ناهيك عن اختلاف مصطلحاتها في لغات العالم.

من عرب إلى فرنسيين إلى ألمان إلى إنجليز وغيرهم.

ويعرفها كليرنس كيز Clarence M. Case بأنها: "كل ما هو موجود لدى المجتمع من تراكمات وتغيرات اجتماعية، ومادية وخبرات وأدوات ورموز، وما إلى ذلك".

ويرى جون نورد سكوج John Nordskog أن مصطلح الثقافة يدل على مجموع انجازات الإنسان واستعمالاته منذ فجر العصر الحجري.

يلاحظ مما سبق أن الثقافة تتضمن كل ما أنتجه الإنسان في الماضي وإلى اليوم. وهناك من العلماء من يميز بين الثقافة والمجتمع أمثال ماكيفر Maclver، وهناك من لا يميز بينهما أمثال أوجبرن، وأن دراسة المجتمع تعني دراسة الثقافة، ويعلق إيفانز برتشارد – Evans Pritchard على إشكالية التمييز بين المجتمع والثقافة بأنها من أصعب المشكلات وأكثرها تعقيداً.

ومن المعلوم أن من أهم صفات الثقافة كونها ظاهرة إنسانية. تنشأ من التفاعل الاجتماعي للأفراد، وهي تلبي احتياجاتهم البيولوجية والسيكولوجية والسوسيولوجية، كما أن لها صفة التراكم والتعلم، والانتقال من جيل إلى جيل كنتاج للمجتمع.

ويتبين من ذلك، الصلة الوجودية بين الثقافة والمجتمع، بمعني أن وجود أحدهما يستدعي بالضرورة وجود الآخر

وتتضاءل الصعوبة حول أقسام الثقافة، فالسائد عند معظم العلماء أن الثقافة تقسم إلى قسمين:

مادي ولا مادي، أي أنها تتضمن الجانبين المادي واللامادي للمجتمع، فهي تضم نتاج المجتمع المادي والفكري في المجالات كافة.

ويعتبر أوجبرن ونمكوف أن للثقافة وجهين: مادي ولا مادي

ففي العائلة تكون المساكن والأثاث والطعام عبارة عن الجانب المادي

ويكون الزواج والسلطة الأبوية أو تعدد الزوجات أو وحدانية الزوج عبارة عن الجانب اللامادي

والجانبان لا يمكن فصلهما إلا من أجل التحليل والدراسة، لأنهما يكونان عملياً نظام العائلة، وهكذا يكون الوضع إذا امتد البحث إلى أي مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية

وفي أدبيات التغير، هناك من لا يقبل هذا التقسيم الثنائي للثقافة، أمثال سوروكين Sorokin الذي يقول بالتعجيل الثقافي في التغير

وهناك من يقسم الثقافة إلى ثلاثة أنواع هي:

العموميات والخصوصيات والبدائل.

غير أن الغالبية من الباحثين في الثقافة يقسمونها إلى قسمين (مادي ومعنوي). وهي تتضمن كل ما لدي المجتمع من عناصر مادية وفكرية.

وبالتالي يكون التغير الثقافي: هو كل ما يطرأ من تبدل في جانبي الثقافة سواء أكان مادياً أم معنوياً. أي أنه تغير يحدث في نواحي المجتمع، مثال اللغة، الفن، الفلسفة، التكنولوجيا .... فكل ذلك يعتبر تغيراً ثقافياً.

ولذلك فإن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي. أي أن التغير الاجتماعي يصبح جزءاً من التغير الثقافي، لأن التغير الاجتماعي يبقى في الإطار الفكري دون أن يحتوي الإطار المادي، أما التغير الثقافي فيحتوى الكل.

ثانيا مفهوم التغير الثقافي وعلاقته بالتغير الاجتماعي:

التغير الثقافي هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، بما في ذلك الفنون والعلوم والفلسفة والتكنيك، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه، كما يشمل فوق كل ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

يتميز التغير الثقافي بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغير نوعي أساساً، وإذا كان النمو الثقافي عملية ادخار مستمر ومحدد، فإن التغير الثقافي ثروة مفاجئة، ثروة تحملها ثروة.

فالتغير الثقافي عملية تحليل وتفكك يتولد عنها كثير من العلل والانتكاسات التي هي الثمن الاجتماعي.

التغير الثقافي يقوم على الحركة المفاجئة السريعة.

التغير الثقافي يعتمد على رأس المال الأجنبي إن جاز لنا التعبير، أي أنه ينجم عن الاتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى.

التغير الثقافي ينتج بصورة أساسية عن الاختراع أو التجديد سواء أكان اختراعاً مادياً أم اختراعاً اجتماعياً كظهور الديانات والفلسفات والقوانين الاجتماعية.

التغير الثقافي هو الذي يقتصر على التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع.

يعبر التغير الثقافي عن التغير الذي يحدث في أجزاء الثقافة أي في بنائها أو في عناصرها أو في مضمونها وذلك حسب تعريف (هولتكرانس، ١٩٨٠)،

أي بمعنى آخر المقصود بالتغير الثقافي كل المتغيرات التي تحدث في كل عنصر من عناصر الثقافة مادية كانت أم غير مادية، بما في ذلك الفن والتكنولوجيا والفلسفة والأدب والعلم واللغة والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب أو وسائل المواصلات والنقل والصناعة. كما يشمل فوق ذلك كل التغيرات التي تحدث في أشكال وقواعد النظام الاجتماعي.

ويرتبط مفهوم التغير الثقافي بمفهوم آخر هو (التعجيل الثقافي) وهو يعني زيادة معدل التغير الثقافي. فأوجبرن يفترض أن التراكم يرجع إلى صفتين في العملية الثقافية:

إحداهما ثبات الأشكال الثقافية والأخرى إضافة أشكال جديدة، وبذلك ظهرت بعض المشكلات نتيجة تباين نسبة التغير في الثقافة المادية واللامادية وتتوصل إلى ما أطلق عليه أمس الهوة الثقافية.

يعرف درسلير Dressler التغير الثقافي بأنه "تحول أو انقطاع عن الإجراءات المجربة والمختبرة والمنقولة عن ثقافة الماضي مع إدخال إجراءات جديدة

ويمس الاعتقاد والأذواق الخاصة بالمأكل والمشرب والملبس والتقاليد والفن والأخلاق والتكنولوجيا هذا بالإضافة إلى التغيرات التي تحدث في بنيان المجتمع ووظائفه.

إن سرعة وحجم ومجال التغير الثقافي تختلف من مجتمع لآخر، فقد يحدث التغير من خلال عملية طبيعية لنقل عناصر ثقافية من ثقافة متطورة نحو أخرى، وقد تتم العملية بفرض نمط ثقافي بالقوة مثل الاستعمار.

ومما يلاحظه الباحثون أن التغير الثقافي يتسارع كلما تعرض المجتمع لأزمة ما. إن التغير الثقافي يعد عملية انتقائية حيث أنه عندما يواجه أعضاء المجتمع تقاليد أو عناصر ثقافية أو اجراءات فإنما يتقبلون تلك التي يتصورون أنها مفيدة وتتلاءم مع قيمهم وهي مرغوبة اجتماعياً

ولذا نشاهد ترحيب وتوظيف الأدوات التقنية: الآلات التكنولوجية لأنها مفيدة ولا تهددقيمهم الاجتماعية بينما تحدث مقاومة لسلوكيات وتقاليد أجنبيه تخالف القيم السائدة (لباس، تقاليد، أخلاق ...الخ). إن أي مجتمع يخضع للتغير الثقافي يستقبل من مجتمع خارجي بعض القيم والتقاليد والأنماط السلوكية بينما يرفض أخرى

كما يشير هذا التغير الثقافي إلى أي تغير يمكن أن يؤثر في مضمون أو بناء ثقافة معينة. ويعتمد التغير الثقافي على الانتشارأو الاختراع أي النقل عبر ثقافات مختلفة أو القدرة على الإبداع الثقافي، إلا أن هناك ترابطاً أو تفاعلاً عادة بين هذين العاملين، وتعرف الطريقة التي يتم بها التغير الثقافي باسم العملية الثقافية

وتجدر الإشارة إلى أن التغير الثقافي أعم وأشمل من التغير الاجتماعي الذي يشير إلى التحولات على النظم الاجتماعية والوظائف التي تضطلع بها. وزادت الصورة وضوحاً في عملية التغير الثقافي عندما عرفنا مكونات الثقافة، فهي على حد ما يذهب تايلور في تعريفه التقليدي لها – تعني ذلك "الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وكل القدرات والمعدات الأخرى التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع".

وعلى ذلك يعد التغير الاجتماعي جزءاً من التغير الثقافي أو جانباً منه فحسب.

وهنا ينطوي التغير الثقافي على أهمية، تطرد باطراد مساهمته في إحداث التغير الاجتماعي، أي عندما تكون الثقافة منبثقة عن أنساق اجتماعية فإن التغير الثقافي هنا يعد نتيجة للعمليات الداخلية في النسق، أو راجعاً إلى تأثير بعض الأنساق الأخرى

غاية القول أن التغير الثقافي ظاهرة عامة في كل مجتمعات البشر على اختلاف حظوظهم من التخلف أو التقدم، من العزلة أو الانفتاح، ومن القرب أو البعد، ومن الشرق ومن الغرب على حد سواء.

وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الثقافية هي تغيرات اجتماعية، أما العكس فهو جائز. وما دام التغير الثقافي كل ما يتغير في المجتمع سواء كان هذا التغير محدوداً أم واسعاً في ظواهر مادية وفكرية، ومادام التغير الاجتماعي، يتناول التغير في الجوانب الفكرية في البناء والوظيفة والعلاقات والقيم والعادات ... أي جوانب لا مادية.

نستنتج أن كل ما هو تغير اجتماعي يعتبر تغيراً ثقافياً، وليست جميع التغيرات الثقافية في دائرة التغير الاجتماعي.

وانطلاقاً من ذلك، فإن التغير الاجتماعي يتأثر بالتغير الذي يحدث في الجوانب المادية للمجتمع، ويتأثر بتغير الجوانب اللامادية أيضاً. ولكن في كل الحالات لا تسمى كل التغيرات اللامادية

بالتغير الاجتماعي الذي يقتصر على تغير البناء والوظيفة الاجتماعية، رغم أنها تتراكم وتصبح علة للتغير، وهذه مسألة تعددت الآراء حولها – كما سيأتي توضيحه لاحقا.

يختلف التغير الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، نتيجة الاختلاف الثقافي بين المجتمعات، ولو تجاوزنا هذا الاختلاف النوعي بين المجتمعات المعاصرة اليوم، ووازنا بين مسيرة التغير في المجتمع الواحد عبر العصور لأمكننا من ملاحظة الاختلاف في التغير ويستدل على ذلك بما كان سائداً من أنماط فكرية وسمات مادية معينة، وإلى ما أصبحت عليه تلك السمات والأنماط اليوم، ويعود ذلك إلى عاملين:

١) الثورة الصناعية :

تلك الثورة التي غيرت الأوضاع الاجتماعية من أنظمة وعادات وقيم اجتماعية، فأوجدت أوضاعاً جديدة في المجالات الاجتماعية المختلفة.

فتغيرت كثير من القيم والأبنية الاجتماعية مثال: قيمة الوقت، وقيمة العمل ... والبناء الأسري والسياسي والديني والاقتصادي وغيرها.

ولقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر في الاتجاهات الحياتية المختلفة، وأصبح التغير يسير بسرعة متناسبة مع هذه الاختراعات، لدرجة يمكننا القول أن سرعة التغير تتناسب طردياً وكثرة الاختراعات التكنولوجية

لقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص الدقيق ويبدو بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، فقد استحدثت ظواهر اجتماعية جديدة كظاهرة الأمبريالية والبطالة والصراع الطبقي بوجه خاص، والحراك الاجتماعي وما إلى ذلك.

وتغيرت خريطة العالم السياسي، ومواقع الأفراد نتيجة للثورة الصناعية، وزادت الهوة بين المجتمعات، فأصبح اليوم ما يعرف بالمجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة الصناعية.

لقد صاحب الاستخدام الواسع للتكنولوجيا تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق الاجتماعي

كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، أي ظهور المصنع كوحدة اجتماعية للإنتاج، وتجمع العمال في المصانع الذي أدى إلى ظهور أنماط من العلاقات الاجتماعية لم تألفها المجتمعات من قبل

وظهور فكرة الإدارة الصناعية وظهور تقسيم العمل، والمهارات المختصة وتغير أسس المكانة المهنية للأفراد، وكذلك تغير مكانة المرأة وغير ذلك.

٢) الاتصال الواسع بين المجتمعات المعاصرة :

ذلك نتيجة للتقدم في وسائل الاتصال المختلفة التي أدت إلى سرعة عملية الانتشار الثقافي، وإلى سرعة التغير بوجه عام

وقد أدت ظاهرة الهجرة الواسعة بين المجتمعات اليوم إلى عملية التغير، مما قارب بين أنماط التغير إلى حد كبير بين المجتمعات.

ولذلك يلاحظ تشابهاً كبيراً بين المجتمعات الصناعية المتقدمة عموماً، وكذلك بين المجتمعات النامية نفسها.

وبوجه عام، يتميز التغير الاجتماعي اليوم عن تغير الأمس – القديم – في عدة جوانب منها:

١-لقد أصبح التغير الاجتماعي اليوم أسرع وأعمق من التغير قديماً نتيجة للعاملين السابقين أي سبب الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العديدة.

فانتشار عادة أو نمط جديد في مجتمع ما ينتقل بسرعة إلى مجتمعات بعيدة بعكس ما كان سائدا في المجتمعات القديمة ويكون أشد عمقاً حيث يصل إلى فئات عديدة في المجتمع ويؤدي إلى تغيرات توافقية كثيرة.

٢-الترابط بين التغيرات الحالية زماناً ومكاناً حيث تقع سلاسل متتابعة ويتردد صداها في مجتمعات عديدة بعكس التغير في القديم الذي كان يحدث في صور منفصلة متقطعة متبوعة بفترات هدوء من أجل إعادة البناء

٣-أصبح التغير اليوم متوقعاً في كل ظاهرة وهو دلالة طبيعية أي أن كل ظاهرة في المجتمع متوقع تغيرها على خلاف التغير في السابق لقد كانت ظاهرة التغير صعبة وغير مستحبة لدى المجتمعات فلا تتقبل التغيرات بسهولة بعكس المجتمعات الحالية التي تأخذ بالتغير بشكل أسرع ويعود ذلك إلى أن عوائق التغير الأساسية بدأت تتلاشى لأسباب عديدة.

٤-ان التغير اليوم ذو طابع إرادي مخطط وهادف ومقصود تصنعه المجتمعات وفق إرادتها بموجب التنمية بينما التغيرات التي كانت تتم في السابق ذات طابع عشوائي وتلقائي

تلك هي الفروق الأساسية بين التغير في القديم والحديث، وهي تكشف عن مسيرة المجتمعات في التغير الاجتماعي.

صفوة القول

أنه تماماً كما تختلف الثقافات المعاصرة عن بعضها – في قليل أو كثير من السمات – بسبب تباعدها المكاني، كذلك الحال بالنسبة للثقافة الواحدة التي تختلف اختلافاً طفيفاً من جيل إلى أخر

على حين يزداد هذا الاختلاف من قرن إلى آخر، ويظل يزداد حدة كلما تباعدت عن بعضها الفترات الزمنية التي نقارن بينها.

والثقافات لا تتغير بالطبع بنفس السرعة، فمن الممكن أن تشهد إحدى الحقب تغيرات كبرى في ثقافة معينة، وتغيرات شديدة الضآلة في ثقافة أخرى.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الأنثروبولوجي، بل المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على العموم، تحليل وتصنيف البيانات الثقافية من أجل الوصول إلى فهم أفضل لظواهر التغير الثقافي والثبات الثقافي.

وقد أدى ظهور التحليل الوظيفي والبنائي في ميدان الأنثروبولوجيا منذ ثلاثينات القرن الماضي إلى رفض العوامل التاريخية، ورفض الاتجاهات التطورية والتاريخية، كما تجاهل ظاهرة التغير الثقافي.

وكانت تلك الدراسات الوظيفية تصف نفسها بفخر بأنها دراسات آنية

(أي أنها تدرس الثقافة الواحدة أو مجموعة الثقافات في لحظة زمنية معينة).

أما الدراسات التاريخية فكانت توصف أنها دراسات تتابعية

وكانت الدراسات التاريخية في الأنثروبولوجيا تعتبر دراسات تخمينية ولا يمكن الركون إليها. ولذلك فلا يمكن استخدام الوقائع التاريخية إلا إذا كانت محققة وثابتة. ولكن لا شك أن هذه الأفكار المتطرفة قد تغيرت جذرياً في السنوات الأخيرة

فقد تخلت العلوم الطبيعية منذ أمد بعيد عن تصورات القرن التاسع عشر عن العلم باعتباره بحثاً عن قوانين ثابتة لا تتغير. وأصبحت تلك العلوم اليوم تسلم بأن معظم النتائج التي تنتهي إليها إنما هي قضايا احتمالية.

ويصدق نفس الكلام بطبيعة الحال على الدراسات الآنية والتتابعية في العلوم الاجتماعية. وأصبح الأمر الأكثر أهمية هو ما إذا كانت الدراسات وصفية أو تفسيرية، أو ما إذا كانت دراسة تخصصية أو تعميمية.

فالدراسات الآنية والتتابعية يمكن أن تنتمي إلى كلا النوعين.

والدراسات الآنية تؤكد أو تفترض سلفاً وجود الثبات الثقافي.

ونحن نكتفي هنا بالقول مؤقتاً أن جميع دراسات التغير الثقافي دراسات تتابعية، لأنها تغطي فترة زمنية معينة.

على أننا يجب ألا ننظر إلى الدراسات الآنية والتتابعية كمناهج متعارضة في دراسة الثقافة.

ذلك أن الثبات والتغير معاً من سمات أي ثقافة.

فالدراسة الآنية يمكن أن تتناول – مثلاً – العلاقة بين نسبة الأسر في ثقافتنا التي تسيطر عليها النساء وعلاقة ذلك بالانتماء السلالي، أو الفقر، أو الأداء الوظيفي لبرامج رعاية الأطفال المحتاجين.

ولكن ما أن يتحول اهتمامنا إلى النسب المتغيرة لمثل هذه الأسر، حتى تتحول الدراسة حتماً إلى دراسة تتابعية.

ونلاحظ – من ناحية أخرى – أن التغير في ثقافة ما يمكن أن ينشأ أما نتيجة اختراع يتم داخل مجتمع معين أو نتيجة اتصال بين المجتمعات وما ينشأ عن هذا الاتصال من استعارة أو انتشار عنصر ثقافي معين من مجتمع إلى آخر.

من الواضح إذن أن كل نمط ثقافي، سواء كان يتضمن تقنية معينة، أو أسلوباً من أساليب السلوك مع الأقارب، أو طريقة معينة في الحديث، أو شكلاً من أشكال العبادة الدينية؛ من الواضح أن كل نمط من هذا، وكذلك كل نتاج لتلك الأنماط يرجع في أصله إلى عملية اختراع قدمه شخص معين في مكان معين

وعلى الرغم من أن بعض الأنماط والمنتجات الثقافية تظل بالتأكيد داخل حدود ثقافتها الأصلية، ولا تتعرض إلا لتغيرات بطيئة عبر الزمن، فإنه من المؤكد بنفس الدرجة أن أنماطاً ومنتجات ثقافية أخرى تنتشر من ثقافتها الأصلية إلى الثقافات المجاورة.

ومن ثم فهي لا تخضع للتغيرات التي يحدثها فيها الزمن فحسب، وإنما تخضع كذلك لتغيرات متنوعة تدخلها عليها الثقافات المختلفة التي دخلت إليها.

فالاختراع والانتشار، إذن، من العناصر الأساسية في دراسة التغير الثقافي.

وتنقسم الاختراعات إلى نوعين رئيسيين:

الاختراعات الأولية أو الأساسية: وهي تلك التي تقوم على اكتشاف عنصر جديد

والاختراعات الثانوية أو التحسينية: وهي تلك التي تقوم على مجرد تطبيق (جديد) لمبدأ معروف من قبل.(فالقوس يمثل اختراعاً أساسياً):

فقد حدث أن اكتشف شخص ما، ربما عن طريق الصدفة، أنه إذا ثنيت قطعة رفيعة من الخشب عن طريق توصيل حبل بين طرفيها، فإنها تمثل مصدر قوة لم يكن معروفاً من قبل

ومن الظواهر التي نلاحظها في جميع المجتمعات أن الحرفيين المهرة كثيراً ما يتسلون باستكشاف إمكانيات الأدوات والوسائل التي يستخدمونها عن طريق محاولة التأليف بين الوسائل بطرق مختلفة، ومحاولة تعجيل نتائجها وتحسينها.

فهذا النوع من الفصول، علاوة على الخبرة والمهارة التي نعرفها الحرفة، وليس الضرورة، هو الذي يؤدي إلى ظهور الاختراعات الأساسية. وقد يؤدي كذلك إلى تطبيق المبادئ المعروفة في استخدامات جديدة.

وقد أكد بعض المؤرخين أن هناك أربع اختراعات هامة فجرت – أبان عصر النهضة الأوروبية – سلسلة ضخمة من التغيرات الثقافية ما زالت موجودة في كل من أوروبا وأمريكا حتى الوقت الحاضر.

وهذه الاختراعات هي:

الورق والطباعة، مما أدى إلى سرعة انتشار المعرفة ثم البارود –

ثالثاً – الذي ساعد على قيام دول استعمارية عظمى

ورابعاً البوصلة التي أدت إلى تسهيل الملاحة وتقدمها وما ترتب على ذلك من عصر الاكتشافات، والتجارة الدولية، والاستعمار.

وقد حدثت هذه الاختراعات الأربعة جميعها في أول أمرها خارج أوروبا.

والحقيقة أن بعض علماء الأنثروبولوجيا يؤكدون أن الاختراعات التكنولوجية الأساسية – وخاصة ما يتعلق منها بالبحث عن الطعام – تؤدي دائماً إلى تفجير حلقات من التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة، وإلى تنشيط حركة التجديد في كافة ميادين الثقافة الأخرى.

إلا أن الشواهد على هذا الرأي ما زالت قليلة، ذلك أن هناك بعض ميادين الثقافة – كاللغة، والفنون، وأنساق المعتقدات الدينية – التي تبدو فيها التجديدات مستقلة بشكل واضح عن التكنولوجيا، أو التي تبدو فيها التجديدات على الأقل غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مباشراً بالتغير التكنولوجي.

ولذلك كنا نركز في دراستنا للتغير الثقافي على التكنولوجيا في المقام الأول لأن الشواهد المادية التي يقدمها لنا علم الآثار توسع وتثري نظرتنا التاريخية إلى هذا الجانب من جوانب الثقافة، على نحو أفضل مما تتيحه بالنسبة للجوانب غير المادية.

ثالثاً عوامل التغير الثقافي:

من خلال اهتمام علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة التغير الثقافي ومعرفة مصادره، حظيت عملية التراكم الثقافي وكيفية حدوثها باهتمام خاص، إذ افترضوا أن عملية التغير الاجتماعي تتم عن طريق عوامل داخلية كالاكتشافات والاختراع والتجديد، وعمليات خارجية كالانتشار الثقافي والاستعارة ، ولا تحدث العوامل الخارجية إلا من خلال الاحتكاك الثقافي بين الثقافات وهذه العوامل هي:

١- الاكتشاف Discoveries:

يعبر عن الاكتشافات بمحصلة الجهد البشري المشترك في الإعلان المبدع عن جانب من جوانب الحقيقة القائمة بالفعل. ومن محصلات الجهد البشري المبدع كاكتشاف الرافعة مثلاً، والدورة الدموية.

ويعتبر الاكتشاف إضافة جديدة لمخزون المعرفة الحية للبشرة عبر تاريخها الطويل والممتد، ولا يصبح الاكتشاف عاملاً محدثاً للتغير الاجتماعي إلا بعد استخدامه من قبل المجتمع.

وقد يصبح الاكتشاف جزءاً من القاعدة الثقافية التي يستخدمها أفراد المجتمع عند إصدار حكمهم أو تقييمهم للممارسات الجارية.

٢ - الاختراع Invention:

تتعدد تعريفات الاختراع في تراث علم الاجتماع. ويرى علماء الاجتماع أن الاختراع لا يقتصر على الجانب المادي من الثقافة بل يتضمن بالضرورة الجانب غير المادي منها.

ويرى وليم أوجبرن أن الاختراع مفتاح التغير الثقافي، وأن الثقافة ككل وليدة الاختراع.

ويعرف ميرل Merrill الاختراع بأنه توليف جديد لسمتين ثقافيتين أو أكثر مع استخدامها في زيادة محصلة المعرفة الموجودة بالفعل.

وعندما نصف الاختراع بأنه وليد أفكار تربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر الثقافة فأن ما يسفر عن عملية الارتباط يكون مستحدثاً لم يسبق معرفته قبل اختراعه.

ويمكن أن ننقسم الاختراعات إلى اختراعات مادية كالقوس والرمح، والهاتف، والطائرة، واختراعات اجتماعية كالمؤسسات والحروف الأبجدية، والحكومة الدستورية،

يتصف الاختراع بالاستمرارية كعملية تعتمد على خبرات ومعرفة متراكمة وعلى اختراعات سابقة، وهذا يتفق مع ما ذكره بارنت من أن الاختراع أو التجديد لا يأتي من فراغ، بل لا بد لحدوثهما من يأتيان خلفيات معرفية واختراعات سابقة ومقدمات.

بمعنى أنه كلما ازدادت عناصر الثقافة (من خلال عملية التراكم الثقافي) ازدادت الاختراعات، كما أن هذا التزايد يعبر في الوقت ذاته عن عملية التراكم الثقافي، وكلما زادت الاختراعات زادت المادة المتاحة للاختراع.

ومما هو جدير بالذكر أن عملية الانتشار الثقافي كانت محل جدل ونقاش علمي من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فمنهم من أرجع التشابه بين السمات الثقافية إلى انتشارها وعرف أصحاب هذا الاتجاه بعلماء المدرسة الانتشارية ومن العلماء من أرجع التماثل إلى التشابه في البيئات الاجتماعية المتماثلة ثقافياً، وعرف أصحاب هذا الاتجاه الأخير بعلماء المدرسة التطورية.

ويميز معظم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بين ثلاث عمليات منفصلة للانتشار هي:

الانتشار الأولى: وهو يحدث من خلال الهجرة، واوضح مثال على هذه العملية التغييرات التي حدثت في الثقافة الأمريكية جراء هجرة أعداد كبيرة من الأفراد للولايات المتحدة الأمريكية مع بداية القرن العشرين.

الانتشار الثانوي: تشتمل هذه العملية على النقل المباشر لعنصر أو أكثر من عناصر الثقافة المادية كنقل التكنولوجيا من العالم المتقدم إلى العالم النامي.

انتشار الأفكار: قد تحدث هذه العملية دون هجرة مباشرة، أو نقل لعناصر تقنية، إلا أنها تحدث تغيرات ثقافية كبيرة، ومن أمثلة انتشار الأفكار الدعوة للحرة والمساواة وحقوق الإنسان، وما تنادي به الثورات الاجتماعية والسياسية من أراء وفلسفات تأثرت بها مجتمعات كثيرة.

ومن خلال تتبع أثار السمات الثقافية عبر التاريخ، لاحظ الباحثون أن انتشار الثقافة لا يقتصر حدوثه على الجماعات الأقل تحضراً بل يحدث التبادل الثقافي بين المجتمعات بغض النظر عن درجة تحضرها.

كما قد يكون الانتشار مباشراً أو غير مباشر، ويحدث الانتشار المباشر عندما يتم الاحتكاك المادي الحقيقي بين الأشخاص والجماعات احتكاكاً مادياً فعلياً.

ومما تجدر الإشارة إليه أن تطور وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل النقل كالطائرات والسيارات، قد أثر بشكل واضح في تطور الثقافة وانتشارها وفي اتجاهات علماء الاجتماع الأنثروبولوجيا في دراسة التغير الثقافي، إذ قامت المحاولات العلمية المبكرة في رؤيتها للانتشار الثقافي على فكرة المراكز الثقافية وانتشار الثقافة منها إلى مناطق أخرى وأن يأخذ الانتشار شكل دوائر أشبه بدوائر الماء حين نلقي فيه حجراً، وكان ذلك يعني أن الثقافة تنتشر في دوائر منتظمة بمعدل ثابت السرعة وفي وسط متجانس.

رابعاً أنماط التغير الثقافي:

يمكن أن نقسم التغير الثقافي إلى أنماط على غرار التغير الاجتماعي، وبالتالي نكون بصدد تغير داخلي ناجم عن عوامل داخلية وتغير ثقافي خارجي عن المجتمع المدروس.

ومن شاكلة العوامل التي تحدث التغير الداخلي عمليات التجديد بصفة عامة كالاختراع والاكتشاف، والابتكار ... الخ،

أما علميات التغير الثقافي التي ترد إلى عوامل خارجية فهي الاتصال، والاستعارة، والتثقف. والحديث عن التغير- سواء كان اجتماعياً أو ثقافياً – يستلزم تحديد نقطة البداية

إذ أن تحديد نقطة الصفر Zero Point في النسق الثقافي أو الاجتماعي، ثم تحديد اتجاه هذا النسق اتجاهه بعد انطلاقه :هما من الأبعاد الهامة في النسق الوظيفي المتغير، وفي هذا لا يمنع من إمكانية قيام تغير داخلي بفضل عوامل داخلية في الثقافة ذاتها.

ويرجع الفضل إلى مالينوفسكي في صياغة هذا التكنيك عند دراسة التغير الثقافي، وقد أعطى الأولوية في هذا التغير للعوامل الخارجية على الداخلية، وعلى ذلك تؤخذ فترة زمنية معينة من تاريخ الثقافة موضع الدراسة كخط رئيسي ، يبدأ عنده التغير وعادة ما تكون هذه الفترة سابقة للاتصال الثقافي، ومن ثم يمكن أن نحلل العمليات الدينامية الناتجة عنه.

وهناك مأخذ آخر على مالينوفسكي في أجراء مثل تلك الدراسات عن التغير الثقافي، فقد أهمل ظاهرة التغير المتبادل أثناء الاتصال بين الثقافة الأوربية والثقافة الأفريقية، علماً بأن ذلك الاتصال أدى في تلك الأثناء إلى تغير في حياة الأوروبيين أنفسهم الذين يعيشون في أفريقيا إلى الحد الذي جعلهم مختلفين عما كانوا عليه في أوروبا من قبل.

وقد يكون انشغال مالينوفسكي بالمشكلات الإدارية الاستعمارية سبباً في تركيزه على انحسار الثقافة الأفريقية أمام المد الثقافي الأوروبي الكاسح وقت الاتصال.

أسئلة المحاضرة ...

السؤال الأول: عرفي المصطلحات الاجتماعية التالية:

التغير الثقافي ؟؟؟؟

الثقافة ؟؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الثالثة عشرة: التصنيع والتغير الاجتماعي

أولا مفهوم التصنيع

يرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة فهو يعني سياسة توظيف الصناعة من أجل تنمية المجتمع في إطار مخطط التنمية العام بحيث تعطي الأهمية لقطاع الصناعة أكثر من غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الزراعي أو القطاع التجاري.

وتعرفه لجنة التنمية الصناعية التابعة لهيئة الأمم المتحدة:

بأنه عملية تطوير اقتصادي يعبأ في ظلها الجانب المتزايد من الموارد القومية من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي الداخلي المجهز بتقنية حديثة وبقطاع تحويلي ديناميكي، يملك وينتج وسائل الإنتاج وسلع الاستهلاك والقادر على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي.

وهو يشير إلى وعي أفراد المجتمع والحكومة بأهمية الصناعة في عملية التنمية.

ويعتبر من الناحية السوسيولوجية ظاهرة اجتماعية تستوعب نشاط الأفراد المرتبط بالعمل الصناعي تلك الظواهر التي جاءت نتيجة لإدخال الصناعة في الحقل الاقتصادي.

ومن هذه الظواهر: ظاهرة تقسيم العمل والاغتراب والتنظيمات العمالية والبيروقراطية وغير ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، أوجد التصنيع متغيرات عديدة في المجتمع تبدو في التغيرات التي حدثت في ميدان الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة.

وفي الحراك الاجتماعي والجغرافي، وبالإضافة إلى ظواهر أخرى. ويرتبط مفهوم التصنيع بالصناعة التي تتضمن معاني عديدة عند كثير من المفكرين أمثال ولبرت مور وأوجبرن وميلر وغيرهم.

ويرى ولبرت مور أن الصناعة تعني مجموع الإنتاج المادي الذي يأتي عن طريق استخدام الآلات عن طريق مصادر الطاقة المختلفة.

وهناك من يربط بين الصناعة والتكنولوجيا ويظهر في استخدام مصطلح التكنولوجيا الصناعية تمييزاً لها عن الأنواع الأخرى من التكنولوجيا.

ويستعمل مصطلح الصناعة أيضاً بمفهوم أوسع، حيث يدل على جوانب متعددة من النشاط الاقتصادي والفني، أي بكل ما يتعلق بإنتاج الإنسان المادي والفكري سواء كان في المصنع أو في الحقل أم في أي مجال آخر.

وقد يعني المجهود الذي يتفق في أنشطة إنتاجية مرتبطة بالمادة من حيث استخراجها وتحويلها إلى حالة أخرى. **وهي تضم مجموعات رئيسية ثلاث هي:**

الصناعات الاستخراجية: التي تقوم على استخراج الخامات من باطن الأرض.

الصناعات التحويلية: التي تقوم على تحويل مادة إلى مادة أخرى.

الصناعات الإنشائية: التي تتضمن بناء المنشآت المختلفة.

وقد تغيرت الصناعات وفقاً لتطور المجتمعات الإنسانية، وهي مختلفة في مراحلها عبر العصور ناهيك عن اختلافها من مجتمع إلى آخر.

ثانياً مراحل تطور الصناعة:

ليس هناك من شك في ان العمل الصناعي في تطور مستمر فالانتقال من صنع الفأس الحجرية إلى استخدام الذرة، قد مر في مسيرته بتغيرات عديدة، وقد كان يصاحب كل تغير تكنولوجي تغيرات اجتماعية معينة.

وقد أشار إلى هذه المسألة عالم الأنثروبولوجيا لويس هنرى مورجان L. H. Morgan في كتابه "المجتمع القديم" بأن كل مرحلة من التاريخ الإنساني مرتبطة باختراع مادي جديد، مقسماً مراحل للتطور إلى ثلاث مراحل: الوحشية والبربرية والمدنية، ثم قسم كلاً من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاث.

وتتولد كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجي عظيم معللاً ذلك، بان المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم، وبدأت المرحلة البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار

ويعنى ذلك أن الثقافة تتطور بتطور الوسائل المادية المستخدمة، أي أن تاريخ المجتمعات يرتبط بتطور الصناعة.

وقد قسم ماكس فيبر التطور الصناعي إلى أربع مراحل هي:

- النظام العائلي.
- نظام الصناعة اليدوية أو الطوائف الحرفية.
- نظام الاستخدام.
- نظام الصناعة المركزة، والنظام الأخير يمتاز بالكثافة السكانية الكبيرة.

وقد بين براون J. Brown في كتابه "علم النفس الاجتماعي في الصناعة" أن تاريخ الآلة وحضارتها في الألف سنة الماضية قد مرت في ثلاث مراحل متعاقبة ومتداخلة. هي:

مرحلة العصور الوسطى ومرحلة الثورة الصناعية والمرحلة الحديثة.

وتتميز كل مرحلة من هذه المراحل بتكنيك خاص بها:

التكنيك القديم والمتوسط والحديث على التوالي. أي أن كل مرحلة كما يقول لويس ممفورد Lewis Mumford لها مناطقها الخاصة بها، واستخدامها لمصادر ومواد أولية مميزة، ووسائلها النموذجية لاستخدام الطاقة وتوليدها ومهناً وطرقاً خاصة تستخدم من قبل العمال.

ويشير براون أنه في المرحلة الأولى كان الاعتماد على الماء والخشب ثم الاعتماد على الفحم والحديد في المرحلة الثانية، والاعتماد على الكهرباء والمعادن في المرحلة الثالثة وهي مرحلة ما زالت في طور التكوين، ويضيف إلى أن كل مرحلة قد صاغت أيديولوجية خاصة بها من أجل تفسير وتبرير تنظيمها الاجتماعي.

لقد كانت الصناعة في العصور الوسطى ذات تقنية بسيطة تقوم على ورش صغيرة مبنية على نظام الطوائف، وذات إنتاج محدود وفق الحاجة، وتتسم بالروح الجماعية بين العمال.

أما في المرحلة الثانية: مرحلة الثورة الصناعية، فقد كانت تتصف بتقديم تكنولوجي كبير انعكست آثارها على المجتمع، فقد ارتفع مستوى معيشة السكان وزادت من الحراك الجغرافي – الهجرة – والحراك الاجتماعي. وتميزت بسيادة الروح الفردية بعكس المرحلة السابقة.

وقد ظهرت أنظمة اجتماعية جديدة، فقد جاء النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، نتيجة لانتشار الصناعة والحركة الصناعية بوجه عام، وحدثت تغيرات اجتماعية عميقة.

في الأسرة والمجتمع عامة. وبتوسيع المشاريع الصناعية بدأت الشركات الكبرى بالظهور وأخذ المالك الفرد في الاختفاء في كثير من الصناعات. وظهرت الحركة النقابية التي جاءت مكان الرابطات الحرفية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة.

وفي المرحلة الثالثة: ظهرت التكنولوجيا بشكل متقدم خاصة في استخدام الذرة وهي تتميز بحدثين هامين هما:

١) **الإنتاج الوفير – الجماهيري:** الذي طبق في الولايات المتحدة في إنتاج عربات البضاعة وإنشاء السكك الحديدية في نهاية القرن التاسع عشر، وقد توسع منذ أوائل هذا القرن. فقد عمت قاعدة الإنتاج بالجملة معظم أقطار العالم، وأصبحت قاعدة أساسية في تنظيم أوجه نشاط الإنتاج الصناعي، فقد تعدى الإنتاج بالجملة المصنع إلى الزراعة مثلما هو سائد في التعاونيات الجماعية في الاتحاد السوفياتي وإلى مجالات البحث العلمي وغير ذلك.

٢) **ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:** التي تعرف اليوم بالشركات المتعدية الجنسيات وهي شركات كبيرة لا تعتد بالحدود بين الدول، وترسم استراتيجيتها التي لا تتطابق بالضرورة مع استراتيجية دولة معينة، كما أنها لا تقوم على أساس تمثيل جنسيات أو قوميات معينة.

لقد وجدت هذه الشركات الكبيرة مشكلات عديدة في مجال العمل الصناعي، من أبرزها المسألة الإدارية والقيادة العامة. فأوجدت فئة تعرف بفئة المديرين الموظفين غير المالكين، نظراً لسعة المشاريع وتخصصاتها وبعد مكان عملها،ألمر الذي يتطلب من صاحب الشركة تعيين مدراء للقيام بإدارتها نيابة عنه.

ومن الجدير بالذكر، أن التطور الصناعي لم يكن واحداً في مستوياته لدى المجتمعات كافة، ولا حتى في المجتمعات الأوربية، فالثورة الصناعية قد بدأت في بريطانيا أولاً، مما أدى إلى تقدمها على غيرها من البلدان الأوربية الأخرى، وبطبيعة الحال مجتمع ظروفه الخاصة التي بموجبها تتحدد سياسة التصنيع وأبعاده.

وقد حاول بعض من المفكرين أن يربط التصنيع بحادث أو ظرف معين، ولعل من أبرز تلك التعميمات ما يراه بروسلر من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما، ويرى في هذا الصدد أن التصنيع بدأ في فرنسا بعد حرب نابليون وفي ألمانيا بعد حرب ١٨٧١م بالذات وفي أمريكا بعد الحرب الأهلية وفي روسيا بعد الحرب العالمية الأولى، وفي الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية.

وبوجه عام، تعتبر الصناعة بمراحلها المختلفة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي عامة.

ولعل أبرز السمات الاقتصادية والاجتماعية لمراحل التصنيع – خاصة مرحلة الإنتاج الوفير –

١- زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة كبيرة

٢- وسيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناعي على نمط الإنتاج في معظم المجالات.

٣- وتشغيل الأيدي العاملة بوفرة وغلى ضرورة توفير قيادة وإدارة فعالة من أجل تسيير المشروعات الكبرى، وضبط العلاقات العمالية.

وقد أحدثت الصناعة تغيرات اجتماعية مهمة في المجتمع العمالي تبدو في عدة مظاهر حسب رأي رالف دارندورف وهي:

١-تحويل مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة.

٢- تحطيم النظم التقليدية في تدرج المكانة، والمساواة بين جميع العمال المأجورين.

٣- تكوين حالة من عدم التكيف الخطير، والاغتراب لدى العمال الصناعيين.

٤- ظهور أزمات اجتماعية متزايدة وخاصة بين العمال الصناعيين.

٥- زيادة حدة الصراع الطبقي بين أصحاب المؤسسات والعمال الصناعيين.

٦- أي أن المراحل الصناعية أدت إلى إحداث تفكك وفوضى في الأشكال التقليدية المعروفة في كل مجالات الحياة الاجتماعية العمالية.

ثالثاً التغيرات الاجتماعية المصاحبة للتصنيع:

لعل من أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي هي:

تقسيم العمل، والاغتراب، والعلاقات العمالية، والبيروقراطية والحراك المهني

وبالمقابل حدثت تغيرات مهمة في الحقل الاجتماعي العام، خاصة في مجال الأسرة فيما يتعلق بالبناء والوظيفة، والحراك الاجتماعي والجغرافي، وهذا المتغيرات الأخيرة رغم أهميتها إلا أنه سيقتصر تحليلنا على المتغيرات الأولى، تلك التي تقع في مجال العمل الصناعي أي داخل بوابة المصنع، لأنها تغيرات اجتماعية مباشرة لعملية التصنيع، وسنحاول تحليل تلك المتغيرات على النحو التالي:

١-تقسيم العمل والتخصص

بدأ تقسيم العمل في بداية تكوين فائض الإنتاج، حيث بدأ الفصل بين العمل الذهني والعمل العضلي، وقد أدت الصناعة إلى تعميق هذا التقسيم وإيجاد ظاهرة التخصص الدقيق.

لقد انطوى تقسيم العمل في الصناعة على سلطة مطلقة مارسها الرأسماليون تجاه العمال الذين أصبحوا عبارة عن أجزاء في جهاز اجتماعي متكامل

وقد صاحب تقسيم العمل زيادة في الإنتاج وتحسن في الإنتاجية والتركيز على التخصص الدقيق، الأمر الذي أدى إلى فصل العامل عن محيطة العمالي، والقيام بعمليات محدودة، في

إطار العملية الإنتاجية العامة التي تنقسم إلى وظائف فرعية تنتهي إلى مهنة، أو عمل واحد يقوم على انجازه عامل بعينه.

وقد لاحظ دوركايم أن تقسيم العمل يؤدي إلى التضامن العضوي الذي يبدو في ارتباط الوظائف ببعضها، واعتمادها على بعضها اعتماداً متبادلاً ويتطلب حداً من التعاون بوجه عام.، وهناك عيوب ومزايا لظاهرة تقسيم العمل الصناعي

ومن أهم هذه المزايا:

أ- زيادة مهارة العامل:

لقد أدى تقسيم العمل والتخصص إلى زيادة مهارة العامل نتيجة لتكرار العمل نفسه يومياً، مما يؤدي إلى إتقانه وزيادة مهارته والوقوف على التفاصيل الدقيقة المتعلقة به، والتغلب على الصعوبات التي تعترض سبيله، فضلاً عن أنه قد يبتكر وسائل تؤدي إلى زيادة مستوى أدائه لعمله.

ب- الاقتصاد في الوقت:

فالتخصص في أداء نوع معين من الوظائف يؤدي إلى اقتصاد في الوقت، لأن تنقل العامل من مكان إلى آخر يؤدي إلى ضياع كثير من الوقت من أجل أن يتهيأ نفسياً وذهنياً لعمل جديد.

ج - الاستفادة من المهارات المختلفة:

لأن التخصص وتقسيم العمل تتيحان الفرصة لاستخدام المهارات المختلفة. إذ يمكن لكل فرد أن يمارس العمل الذي يراه ملائماً لمواهبه الخاصة، فيمكن للعامل العادي أن يعمل بكل قوته، والعامل الماهر أن يعمل بكل مهارته اليدوية، والمنظم بكل قدرته الإدارية. أي أن كل فرد يتجه إلى الأعمال التي تلائم ميوله ومواهبه الخاصة، فتتحقق مقولة: العامل المناسب في العمل المناسب.

هذه المتغيرات السابقة تعتبر من أهم محاسن تقسيم العمل ، أما مساوئ التقسيم والتخصص فتبدو في عدة مظاهر أهمها:

أ- **إحداث بطالة عند العمال:** إن تقسيم العمل داخل المصنع، أو الوحدة الإنتاجية، يتطلب بطبيعة الحال تخصص العمال في عملية إنتاجية أو أكثر من العمليات الجزئية في مختلف مراحل الإنتاج، لسلعة معينة. لذلك فإن الاستغناء عن هؤلاء العمال أمر ينطوي على خطورة، إذ يصعب عليهم القيام بعمل جديد قد يختلف في نمط أدائه عن العمل السابق، مما يؤدي إلى استغراق وقت طويل من المران والتدريب على العمل الجديد.

ب- **انتشار الملل:** إن العامل الذي يقوم بعملية واحدة بسيطة طوال النهار على مدار سنين طويلة – أي الأداء التكراري – لعملية واحدة يؤدي إلى إصابة العامل بالملل والسأم ويشعره بتفاهة العمل الذي يؤديه لعدم بذل مهارة فنية كبيرة.

والقضاء على هذه الظاهرة، يتطلب إدخال وسائل جديدة منها إدخال الموسيقى وقت العمل، وإدخال فترة الراحة القصيرة خلال العمل اليومي، وترقية العمال الذين يظهرون مهارة عالية، وغير ذلك من الوسائل

ج - تقليل أهمية المهارة عند العمال: إن زيادة التخصص، تحرم العامل من الحافز الناتج عن الاعتزاز بما يحققه نتيجة لمهارته

ويرى فريدمان أن من مساوئ التخصص القضاء على المهارة الفنية التي كانت تتوفر في الصانع القديم، وذلك لأن الإنتاج الوفير اليوم يقوم في معظمه على عمال نصف مهرة،

ولأن وظيفة العامل ليست في الإنتاج الحقيقي بل في مجرد السيطرة على الآلة وكيفية تشغيلها، والمحافظة عليها كي تبقي في حالة جيدة، أما المقدرة الفنية فقد قضي عليها إلى درجة كبيرة بواسطة التقسيم الصناعي وأصحاب الياقات البيضاء.

وبوجه عام، يعتبر تقسيم العمل والتخصص من الظواهر التي أوجدها التطور الصناعي والتي انعكست آثارها إيجاباً أو سلباً على العامل مباشرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر دلالة على تقدم الصناعة والتصنيع، وهناك تفاوت بين المجتمعات في الاستجابة لهذه الظاهرة وفقاً للأهداف التنموية المنشودة ونظام الملكية لوسائل الإنتاج.

٢-الاغتراب

استعمل مفهوم الاغتراب بمعاني عديدة في العلوم الاجتماعية، واستعمل بمعاني مختلفة لدى المفكرين الاجتماعيين، أمثال كارل ماركس ودور كايم وماكس فير وغيرهم.

والاغتراب بوجه عام يعنى العزلة الاجتماعية والنفسية للإنسان في المحيط الاجتماعي.

ويعتبر من الظواهر التي أوجدتها الصناعة في المحيط العمالي. وهو مظهر سلبي شد انتباه الباحثين من أجل دراسته، ومعالجته في إطار معالجة الظواهر المعتلة التي أوجدتها الصناعة بشكل عام.

وقد كان ماركس يعني بالاغتراب فقدان "القوة" أو فقدان "المعني" نتيجة للآثار التكنولوجية على العلاقات الصناعية في ظل الإنتاج الرأسمالي

حيث يرى أن العلاقات الاجتماعية التي تفرضها الصناعة الرأسمالية تحرم العمال من فرص إشباع حاجاتهم النفسية في العمل مما يؤدي إلى عدم فهمهم لنتائج العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب

وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي بهم إلى الاغتراب.

وفي ظل تعقد العملية الإنتاجية، تحول العامل إلى مجرد آلة وعبداً لها، ولنتاج عمله أيضاً، الذي بات يتحكم فيه ويسيطر عليه، وعموماً يعتقد ماركس أن النظام الرأسمالي يمثل قمة الاغتراب، لأن العامل يصبح عبارة عن ترس في آلة الإنتاج ولا يحصل على ثمرة جهوده وأتعابه.

ويرى ماكس فيبر أن الاغتراب يبدو في التحول نحو البيروقراطية التي هي عبارة عن سلسلة من القواعد التنظيمية التي تسير بموجبها الإدارة الصناعية

وهي ضرورة لكل مؤسسة صناعية متقدمة، وتفرض البيروقراطية على العامل الالتزام بتطبيق القوانين والامتثال لها. رغم أنه في كثير من الحالات لا يدرك معنى تلك القوانين فيؤدي ذلك إلى اغترابه. ويؤكد فيبر أن كل أنواع البيروقراطية تؤدي إلى الاغتراب.

أما دوركايم فيرى موضوع الاغتراب في العمل الأنومي

وقد بين بلونر أن الأبعاد المختلفة للاغتراب في العمل، تختلف من حيث شكلها وشدتها باختلاف المواقف الصناعية

وعلى الرغم من وجود مظاهر عامة للاغتراب في الأساليب الإنتاجية الحديثة، والتنظيمات البيروقراطية الصناعية، فإن هذه المظاهر تختلف باختلاف التكنولوجيا السائدة، وتقسيم العمل، والبناء الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي في الصناعة.

وبوجه عام، تظهر أبعاد الاغتراب في انعدام القدرة على التحكم في عملية الإنتاج بصفة مباشرة، وعدم إدراك الهدف من العمل، ومدى ارتباطه بعملية الإنتاج كلها، وإخفاق العامل في الاندماج بالمجتمع الصناعي، وإخفاقه في الاندماج كلية في أسلوب الإنتاج.

٣-البيروقراطية

لعل من أهم الظواهر التي صاحبت الثورة الصناعية هي ظاهرة البيروقراطية التي ازدهرت بتطور الصناعة ونشوء المصانع الكبرى .

وقد تعددت التعارف والنظريات حول البيروقراطية. ولا يتسع المقام هنا لعرض وتحليل ذلك، وإنما سنتعرض لها باعتبارها ظاهرة نمت بقوة في إطار الثورة الصناعية.

ومفهوم البيروقراطية، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (١٨٦٤ – ١٩٢٠). وهي جهاز تنظيمي يضم مجموعة من العاملين تحكمهم قواعد محددة من أجل تحقيق أهداف مقررة مسبقاً.

وتعرف البيروقراطية بأنها مجموعة من الأجهزة والمنظمات التي تتخذ شكلا معيناً من أشكال التنظيم الرشيد الذي يقوم على قاعدة السلطة الرسمية، ومرتكزاً على نظام رسمي غير معتمد على التأثير الشخصي للأفراد

ويعتبرها فيبر أعلى أشكال التنظيم كفاية، وأقدرها على تحقيق الأهداف المنشودة.

وهناك من ينظر إليها نظرة أخرى، حيث يعتبرها ماركس نوعاً من الاغتراب والتسلط من قبل الطبقة الرأسمالية على الطبقة العمالية.

ويعتقد أن العاملين في التنظيم البيروقراطي يفتقدون القدرة على المبادأة، والتخيل الخلاق والخوف من تحمل أعباء المسؤولية والسعي من أجل تدعيم أوضاعهم والتقدم وما يرتبط بذلك من تعلق طفيلي بالرموز والمكانة والهيبة.

ويضع فيبر نموذجاً مثالياً للتنظيم البيروقراطي متماشياً مع النسق الفكري الذي أقامه

وهي ممارسة للضبط على أساس المعرفة

وفي المجال التنظيمي في الصناعة، استطاعت البيروقراطية أن تواجه التغير التنظيمي بكفاءة عالية، لقد أدى نمو التخصص في الصناعة إلى زيادة الاعتماد على التنظيم الإداري الرشيد من أجل الوفاء بمتطلبات الإنتاج الوفير.

ومن الجدير بالذكر أن التخصص يمكن أن يوجد في أي نمط من أنماط التنظيم الاجتماعي، إلا أن البيروقراطية قد قدمت فوائد مهمة لظاهرة التخصص في المصانع

فقد أوجدت وظائف ذات نطاق محدود للمسؤولية، ومكنت التنظيم من الاعتماد على قواعد موضوعية، يمكن أن يحتكم إليها في تخطيط وتنظيم وتنفيذ برامج الإنتاج، كما أن البيروقراطية بوصفها تنظيماً اجتماعياً رشيداً قد أوجدت لدى أفراد الإدارة اتجاهاً نحو تطبيق المعرفة والأساليب الفنية في العمل

وأخذت تنمي لديهم الخبرة والمهارة، طالما أنها بحكم بنائها تنقسم إلى أدوار معينة، يطلب إلى ك لعضو التخصص طوال الوقت في واحد منها.

إن ما يشجع على تطور البيروقراطية في المصنع هو تزايد استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع، لأن الاعتماد الهائل على الآلات من شأنه أن يؤدى إلى التخصص، كما يقتضي التنظيم في الأنشطة الاقتصادية، ولا يحتاج ذلك إلى تخطيط رشيد فحسب، بل يتطلب وجود نظام فني دقيق، وقد تحقق ذلك في التنظيم البيروقراطي الجديد.

ومن المعروف أن البيروقراطية تستطيع أن تضاهي التقسيم الدقيق للعمل الذي صاحب التشغيل الآلي. من حيث تحديد الأدوار تحديداً واضحاً، وبالتالي يمكن أن يعتبر تطور البناء الحديث للمصنع هو عصر ازدهار البيروقراطية.

وأن دور البيروقراطية يختلف من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع اشتراكي، لأنها تتكيف وحاجة النظام الاجتماعي بوجه عام.

لقد استطاعت البيروقراطية أن تواجه نمو التنظيم الصناعي من عدة جوانب:

من حيث القدرة على التوفيق بين التغيرات الاجتماعية للعمال في المصنع، وبين متطلبات الإنتاج من حيث الكم والكيف، ومن حيث التسيير الإداري.

ومن تحديد نطاق المسؤولية، فعلى كل عضو تحمل مسؤوليات محددة لا يتعداها، مما يؤدي إلى تدعيم العدالة والموضوعية في تطبيق القوانين التي يقوم عليها التنظيم البيروقراطي.

لقد أصبحت البيروقراطية على كفاءة عالية في مواجهة متطلبات الصناعة الحديثة.

وهناك عوامل أخرى عملت بدورها على ازدهار البيروقراطية الصناعية، مثل التوسع في الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية، والتطور السريع الذي طرأ على وسائل الاتصال، والاتجاه نحو تطبيق منجزات العلم والتكنولوجيا في الحقل الصناعي.

وانطلاقاً مما سبق يمكن القول أن العلاقة جدلية بين التطور الصناعي وازدهار البيروقراطية.

ولعل أهم خاصية بنائية للبيروقراطية الصناعية هي انقسامها إلى ما يعرف بتنظيم التسلسل

فالعامل مثلاً يدخل مع زملائه في أنماط من التفاعل الرسمي، تتصل بعملية الإنتاج، وهو في الوقت نفسه يتلقى الأوامر والتوجيهات من رؤسائه، ويتوافق تنظيم التسلسل مع بعض متطلبات الإنتاج الصناعي التي تتطلب توافر مستوى عال ن النظام المحكم، لأن السلطة في تنظيم التسلسل تنشأ عن مصادر محددة، ومعترف بها وذات شرعية لا يرقى إليها الشك.

لقد أتاحت البيروقراطية التنسيق بين مجموعات هائلة من الأعمال والمهام المتباينة من حيث العمل على تركيز السلطة في القمة، وإعطاء الإدارة العليا قوة من اجل رسم الخطط التي تواجه متطلبات التطور الصناعي، والعمل على تنظيم الهيئة الفنية التي تضمن الإفادة من الخبرات المتخصصة.

ومن الخصائص البنائية للبيروقراطية الصناعية الفصل الاجتماعي، والإداري بين فئتين هما: فئة تشغيل أوضاعاً عليا في التسلسل هي الإدارة، وفئة تشغل أدنى سلم التدرج المهني، وهي فئة العمال، ولكل فئة أدوارها المحددة وصفاتها العملية.

وهناك مظاهر أخرى للبيروقراطية الصناعية تنطوي على خاصية أساسية

هي وجود الميكانيزمات التي من خلالها يستطيع التنظيم أن يدعم وجوده، ومنها وجود نسق محدد للسلطة المتضمن في الوسائل والأساليب التي تستخدمها البيروقراطية من أجل ضمان سلوك أفرادها ليتطابق مع أهداف التنظيم العام، من خلال إيجار عدة وسائل وقنوات لتبليغ القرارات.

ومع ذلك لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم، وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمى الأفراد وتجنبهم – إلى حد ما – الإحساس بعدم الأمان، وأن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

ومع ذلك لا يعني أن البيروقراطية إيجابية دائماً، وإنما قد تؤدي إلى عرقلة الإنتاج، كما أن كبر حجمها قد يؤدي إلى الجمود نتيجة الالتزام المطلق بالقواعد الرسمية.

ولقد أجريت دراسات عديدة على العمال الصناعيين في أنحاء كثيرة من العالم، وقد بحثت في مدى التغير التنظيمي وأسبابه وتوصلت إلى وجود علاقة وثيقة بين حدوث الصراع وظهور التغير التنظيمي، وأن صورية القواعد البيروقراطية تحمى الأفراد وتجنبهم – إلى حد ما – الإحساس بعدم الأمان، وأن كان هؤلاء العلماء قد أوضحوا في بعض الأحيان، أن هذه الصورية قد فشلت في تحقيق الإحساس بالأمان.

وهناك مدخل آخر لدراسة الجوانب الدينامية في التنظيم، يهتم بدراسة الأبعاد الايكولوجية للتنظيم البيروقراطي تكشف عن أثر البناء الطبقي ونمط استغلال الأرض، وطبيعة التنظيمات الاقتصادية في التأثير على البناء التنظيمي لمجتمع المصنع

ويذهب دونكان في التأكيد على تأثير موقع المجتمع على نوع الصناعة المنشأة ثم يكشف عن تأثير حجم المجتمع على درجة تخصص التنظيمات الصناعية التي توجد فيه.

٤-القيم العمالية

تعتبر القيم العمالية من أبرز الظواهر الاجتماعية التي صاحبت العمل الصناعي وقد تغيرت وفق التطور الصناعي عامة

وهذه القيم عبارة عن فكرة أو معيار ثقافي تقارن على أساسه المعطيات فتحظى بالقبول أو الرفض نسبة لبعضها البعض ويرتبط الأفراد بهذه القيم ارتباطاً عاطفياً وتوجه حياتهم في التعامل مع المعطيات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وسياسية

ولا شك أن القيم تعكس بعداً ثقافياً لدى المجتمع، وهي تتغير حسب المكان والزمان، متباينة لدى المجتمعات وهي كأفكار تتعلق بمختلف شؤون الحياة. المادية والفكرة تعين على تحقيق الأهداف، مبينة الوسائل المرسومة لبلوغها ومحددة الجزاءات المختلفة في ذلك.

ومن المعلوم أن الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول غليها تتغير بتغير المجتمع ولهذا تتغير مجموعة القواعد السلوكية التي تبين قيمة تلك الأهداف والطرق التي تؤدي إليها أي تتغير القيم بوجه عام.

وتأتي أهمية القيم من مساهمتها في الحفاظ على التماسك الاجتماعي، والعمل على تنمية المجتمع بشكل عام، ولكل نشاط اجتماعي قيماً خاصة به.

وفي مجال بحثنا فيما يتعلق بالقيم العمالية في الصناعة، والتغيرات الاجتماعية التي حدثت فيها يمكن الإشارة إلى أهم القيم التي جاءت مصاحبة لعملية التصنيع وهي

أ- قيمة العمل:

تختلف نظرة المجتمعات إلى قيمة العمل، وقد كانت النظرة القديمة في معظمها تنظر إلى العمل نظرة دونية. فقد بين أفلاطون في جمهوريته أن العمل اليدوي من مهام الطبقة الدنيا وحدها، وقد سادت هذه الفكرة لدى المجتمعات الأوربية إلى وقت قريب الأمر الذي حفز المصلحين للمناداة بنصرة العمال، والطبقة العاملة، وتخفيف الأعباء عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

ولا شك أن التصنيع قد أدى في نهاية الأمر إلى تحسن أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية بعد أن كانت متدنية في المجالات كافة مع بداية الثورة الصناعية وانطلاقاً من العملية الإنتاجية التي يشكل العامل فيها العنصر الرئيسي، ونظراً لأهمية الإنتاج الصناعي في الحياة الاجتماعية فإن قيمة العامل في هذا المجال قد ارتفعت الأمر الذب انعكس على تحسن مستوى معيشة العامل. ولا شك أن الطبقة العاملة قد قدمت تضحيات في سبيل ذلك.

ب- قيمة الوقت:

تقوم سياسية التصنيع على مبدأ التشغيل الكامل للقوى العاملة في القطاع الصناعي ولما كان الإنتاج يقوم على التخصص والتنظيم الدقيق، مما يستدعي الإنجاز في وقت محدد، لهذا تصبح قيمة الوقت ذات أهمية أساسية في العملية الصناعية.

وأي تأخير في الوقت يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، بالإضافة إلى أن العمل الصناعي المعقد يتطلب دقة كبيرة فياحترام الوقت أثناء عملية الإنتاج، لأن العامل يكون حلقة في سلسلة الإنتاج وعملة يكمل عمل الآخرين المشاركين في العملية الإنتاجية.

ج - قيمة النظام والدقة في العمل:

أن طبيعة العمل الصناعي تختلف عن العمل الزراعي من حيث متطلبات الإنتاج وظروفه الفيزيقية وما إلى ذلك. فالعامل الصناعي في المصنع يخضع لتنظيم بيروقراطي معين، ويتعامل مع الات دقيقة معلوم إنتاجها.

فالعامل والآلة متكاملان، وعمل كل منهما يتوقف على عمل الآخر، وأي خطأ في التعامل مع الآلة يؤدي إلى تعطيل الإنتاج وانخفاضه، وربما يؤدي على إصابة العامل وتعرضه إلى الخطر.

د- قيمة الذات العاملة:

يبدو ذلك في الاعتماد على النفس، فالعمل الصناعي يختلف بطبيعته عن العمل الزراعي الذي يستدعي مشاركة جماعية من قبل أفراد الأسرة، مما يجعل التمييز بين الجهود الفردية أمراً صعباً.

ومن المعلوم أن العملية الإنتاجية زراعية أم صناعية هي عملية اجتماعية في المحل الأول، غير أنه في المجال الصناعي القائم على التخصص يكون العامل بمفرده مع الآلة، مما تستدعي الضرورة الاعتماد على نفسه أولاً.

هـ - قيمة عمل المرأة:

لقد أدت الثورة الصناعية إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة فأخذت المرأة تشارك إلى جانب الرجل في العمل الصناعي كما كانت تشارك في العمل الزراعي

وقد أوجدت الصناعة وظائف عديدة مما أعطى فرصاً أوسع لمشاركة المرأة في هذه الوظائف المختلفة التي تتناسب مع إمكانياتها في هذا المجال، وأصبحت المجتمعات تفتخر بارتفاع نسبة العاملات فيها، لأن المشاركة الواسعة للمرأة معناه الإسراع في تحقيق التنمية، وتقدم المجتمع.

أسئلة المحاضرة...

السؤال الأول: تعتبر الصناعة من أهم العوامل التي أدت إلى التغير الاجتماعي في الحقل العمالي والاجتماعي) شرحي / اشرح العبارة السابقة باختصار في ضوء توضيح أهم المتغيرات التي حدثت في الحقل العمالي الصناعي؟؟؟؟

انتهت المحاضرة...

بنت الشرقية١٩